AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي

المجلد التاسع – العدد الثاني والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"دور الدين في السياسة الخارجية الإيرانية"

إعداد الباحثة:

فاطمة غالب موسى

الجامعة الإسلاميّة في لبنان –خلدة – كلية الحقوق والعلوم السياسيّة

Received: 03/05/2026 | Revised: 04/05/2026 | Accepted: 18/05/2026 | Published: 02/06/2026

ملخص البحث

في هذا البحث يتم عرض أهم مبادىء ومحددات السياسية الخارجية الايرانية التي تساعدنا على فهم السياسة الخارجية الايرانية في المبحث الاول. أما المبحث الثاني فسيبين تأثير البعد الديني للسياسة الخارجية الايرانية ودور الخوميني في تفسير سياسة إيران الخارجية.

How to Cite This Article

موسى، ف. غ. (2026). دور الدين في السياسة الخارجية الإيرانية. *المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)* ، 9(92)، (978 – 1014).

AJSP | Vol. 9 | Issue 92 | DOI: https://doi.org/10.36571/ajsp.92 **AJSP ORCID: https://orcid.org/0009-0005-8048-2082**

المقدمة:

يعد عالمنا الإسلامي من المناطق التى تعد محط أنظار الجميع فى العالم ككل ، وتعتبر القضايا الشائكة فى عالمنا هى القضايا الرئيسية فى العالم مثل الصراع العربى الاسرائيلى ، والبرنامج النووى الايرانى ، والسودان الشقيق ، وكذلك الجماعات الاسلامية والتى ظهر بسببها مفهوم الارهاب ، واشكالية الاسلام والتطرف ، وبكل هذة القضايا كان عالمنا هو الهدف الأساسى لأى اجتماع دولى أو اهتمام الدول الكبرى ، ولما كانت تلك القضايا كثيرة ، كان لنا أن نأخذ احداها ونرى وجهها الحقيق وقضيتنا هى الجمهورية الاسلامية الايرانية ، فايران أصبحت بسبب برنامجها النووى من الدول التى تعتبر كدول الشر من وجهة لنظر الأمريكية ، وكذلك من أهم الدول التى تحتل مكانة على الساحة العالمية والاقليمية كما أن قضيتها أضحت مثالاً يحتذى به فى القضايا التى تدرس على أكثر من مائدة اجتماعات ، لذلك كان علينا التعرف على تلك الدولة .

فإيران أو (الجمهورية الاسلامية الايرانية) كما أصبحت منذ قيام الثورة الاسلامية – فى عام 1979 – هى دولة اسلامية أسيوية ، كانت ومازالت حضارة عريقة فارسية واسلامية ، ولكن كان لقيام الثورة الاسلامية بها تغيير كبير سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى وما يهمنا هنا هو الداخل الايرانى ، كما أن مايحدث الآن من قضية البرنامج النووى لايران كان سببا فى ضرورة معرفة الداخل الايرانى والنظام السياسى الايرانى وكيفية صنع القرار الايرانى لذلك يدور البحث حول تلك القضية وهى عملية صنع القرار الايرانى وما هى البيئة التى تؤثر على تلك العملية وما هو دور تكوين النظام السياسى على تلك العملية .

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الثاني والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2026م
www.ajsp.net

لقد شهدت منطقة الشرق الاوسط بروز مؤثر إقليمي جديد، يحمل من المقدرات والامكانيات والطموحات والمؤشرات ما يؤهله ليصبح قو ة إقليمية فعالة وكبرى في المنطقة ألا وهو إيران .بإلقاء الضوء على التوجهات الكبرى لهذه الدولة على المستوى الاقليمي، نجدها قد بدأت بتغيير سلوكها في التعامل مع دول الجوار ودول منطقه الشرق الاوسط عامة، باعتمادها على الجمع بين أبعاد متباينة منها العقائدي الديني ومنها المذهبي، ومنها القومي الفارسي كلها مطروحة طرح برغماتي، بادراك واضح للواقع الاقليمي والعالمي لكي يكون لها سلوك خارجي مخالف وفريدا من نوعه .لقد ارتكزت السياسة الخارجية في توجهاتها لدولة إيران على عدة أبعاد أهمها البعد الديني بما يحمله من خصوصية وحساسية، وهو يمثل أحد الادوات والاهداف التي تعتمد عليها إيران في سلوكها الخارجي، لان المؤسسة الدينية هي المهيمنة على عملية صنع القرار وتعتمد على هذا البعد لتنفيذ مشروعها.

ولقد جاءت الثورة الايرانية فى عام 1979 لتثور ضد حكم الشاه الفاسد، واضفت تلك الثورة طابعا اسلاميا ثوريا للدولة الايرانية الفارسية وقد اعطاها ذك الطابع خصوصية ملحوظة تؤثر على عملية صنع القرار الايرانى و، وهذه الخصوصية انما هى نابعة من خصوصية النظام الايرانى نفسه بتركيبته التى جاءت بها الثورة، هذا النظام الثيروقراطى الذى كون حكومة اسلامية (بعد ثورة على الحاكم) قد اقام نموذجا مؤسسيا فريدا يعكس فكرا ايديولجيا واسلاميا قائما على اساس مبدا ولاية الفقيه الذى وضعه الامام الخومينى والذى قاد تلك الورة وهو المنظر لها واحتل فكره محورا اساسيا بها .

ان نظام صنع القرار الايرانى يعبر عن وجود هيكل غير مركزى للقوة السياسية فليس هنالك هيمنة واضحة على عملية صنع القرار حيث ان انقسام هيكل القوة بين المرشد والرئيس كان عالا كبيرا لفتح المجال امام القوى والمؤسسات المختلفة لتبرز وتعطى دورا سواء كان ايجابيا او سلبيا فى تلك العملية، وذلك كان له اثرا كبيرا على ان تأخذ السياسة الايرانية شكلا شبه ثابت ومستمر.

اولاً: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

"كيف يؤثر البعد الديني والأيديولوجي (المتمثل في نظرية ولاية الفقيه) على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، وما هو حجم التداخل بين الثوابت الدينية والمحددات الواقعية (الجيو–سياسية والاقتصادية) في توجيه سلوك إيران الإقليمي والدولي؟."

ويتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

1. ما هي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتقاسم سلطة صنع القرار في إيران؟
2. كيف يتم التوفيق بين المبادئ الدستورية (مثل الدفاع عن المستضعفين) وبين المصالح القومية البراغماتية؟
3. إلى أي مدى تساهم البيئة الإقليمية والتحولات الدولية في تغيير الأدوات الإيرانية لتنفيذ سياستها الخارجية؟

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- **توضيح** طبيعة النظام السياسي الإيراني الفريد وتحديد مراكز القوة وصنع القرار فيه (المرشد، الرئيس، المؤسسات الأمنية).
- **تحليل** المحددات الداخلية (الجغرافية، البشرية، الاقتصادية) والخارجية التي تقيد أو تدعم السلوك الإيراني.
- **استقصاء** دور "ولاية الفقيه" كإطار حاكم للسياسة الخارجية وكأداة من أدوات القوة الناعمة في المنطقة.
- **رصد** تطور الأدوات التنفيذية للسياسة الإيرانية بين الدبلوماسية، والآلية الدينية، والآلية الدعائية.

ثالثاً: منهج البحث

اعتمد البحث على عدة مناهج علمية تتناسب مع طبيعته السياسية والأيديولوجية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي** :لوصف بنية النظام السياسي الإيراني وتحليل نصوص الدستور المتعلقة بالسياسة الخارجية.
2. **المنهج المؤسسي** :لدراسة دور المؤسسات (مثل مجلس الأمن القومي ومجمع تشخيص مصلحة النظام) في صنع القرار.
3. **منهج تحليل النظم** :لفهم كيفية تفاعل المدخلات (المحددات الجيوسياسية والدينية) مع "الصندوق الأسود" لصنع القرار لإنتاج مخرجات السياسة الخارجية.

رابعاً: فهرس البحث

يتوزع البحث وفق الهيكل التالي المستخلص من المادة العلمية المتوفرة:

مقدمة البحث.

- **المبحث الأول: الإطار العام للسياسة الخارجية الإيرانية.**

المطلب الأول :السياسة الخارجية الايرانية: المبادئ والأهداف والمحددات

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية الإيرانية وآلياتها.

المبحث الثاني: البعد الديني في السياسة الخارجية الايرانية

المطلب الاول: مكانة الدين في الفكر الايراني والتوظيف السياسي له

المطلب الثاني: دور الخميني في السياسة الخارجية الايرانية

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الثاني والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2026م
www.ajsp.net

أولاً: ملخص البحث (باللغة العربية)

يسعى هذا البحث إلى سبر أغوار النظام السياسي الإيراني وتحليل آليات صنع القرار في سياسته الخارجية، مع التركيز بصفة خاصة على الدور المحوري الذي تلعبه الأيديولوجيا الدينية المتمثلة في نظرية "ولاية الفقيه" منذ ثورة 1979. ويجادل البحث بأن السياسة الإيرانية ليست نتاجاً لمحدد ديني صرف، بل هي محصلة لتفاعل معقد بين الثوابت العقدية والمصالح القومية الواقعية، حيث تتأثر بمجموعة من المحددات الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى القيم القومية والمذهبية. كما يوضح البحث هيكلية السلطة التي يتربع على قمتها "المرشد الأعلى" بصلاحياته المطلقة في رسم التوجهات الاستراتيجية، مع وجود أدوار تنفيذية ومؤسسية تتوزع بين الرئاسة ومجلس الأمن القومي، مبيناً كيف توظف إيران أدوات متنوعة تشمل الدبلوماسية التقليدية، والقوة الناعمة الدينية، والآلة الدعائية لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

Second: Research Summary (English)

This research explores the intricacies of the Iranian political system and its foreign policy decision-making processes, emphasizing the pivotal role of religious ideology—specifically the "Velayat-e Faqih" theory—since the 1979 Revolution. It argues that Iranian foreign policy is not merely a product of pure religious dogma but rather a complex synthesis of ideological principles and pragmatic national interests, shaped by various geopolitical, economic, and military determinants. The study delineates the power structure where the "Supreme Leader" holds ultimate authority over strategic directions, supported by institutional roles shared between the Presidency and the Supreme National Security Council. Furthermore, it highlights how Iran utilizes a diverse toolkit—ranging from traditional diplomacy and religious soft power to a sophisticated propaganda apparatus—to project regional influence and achieve its overarching strategic objectives.

المبحث الاول: الإطار العام للسياسة الخارجية الايرانية

إيران دولة لها أهمية لافتة بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي وومساحتها وثقلها السكاني وقوتها العسكرية, ومواردها وثرواتها خاصة النفطية وقيادتها للمذهب الشيعي, وتستطيع وفقاً لذلك تبوء مكانة إقليمية ودولية بارزة, وأن تكون مؤثرة في العالم الإسلامي وفاعلة, إلا أن سياسات إيران الداخلية والخارجية أدت إلى دخولها في نزاعات وصراعات مع الكثير من الدول الإسلامية وغيرها ودول الجوار خاصة حيث أدى هذا إلى جعل منطقة الخليج العربي أو "الفارسي" كما تسميه إيران منطقة توتر واضطراب.

وحيث إن سياسة إيران الخارجية يتولد عنها غالباً آثار سلبية وسيئة للهوية الإسلامية التي تدعيها, فإننا مدعوون لدراسة هذه السياسة ومعرفة منطلقاتها والعوامل المؤثرة فيها, ومدى تاثير العقيدة الشيعية فيها لتكوين صورة واضحة وشاملة نستطيع من خلالها فهم الواقع ومجريات الأحداث.

كما أننا مدعوون إلى معرفة طبيعة النظام السياسي الإيراني, ومصادر اتخاذ القرار, معتمدين في ذلك كله على الأفعال لا الأقوال, فدراسة سياسة بلد ما لا تكون من خلال ما يصدر عن هذا البلد من خطب وتصريحات وإنما بدراسة مسلكها وتصرفاتها وخطواتها العملية, ومقارنة الأقوال بالأفعال. كما أنه قد ترد شبهة أن ما نتحدث عنه إنما هو ضرب من الماضي, وأن سياسة إيران الخارجية قد تغيرت بوفاة الخميني عام ١٩٨٩م, وبدأت تنحى منحى إيجابياً, وقد يكون لهذا الادّعاء جزءاً من الصحة في الظاهر إلا أن السياسات الإيرانية منذ بداية الثورة وحتى الآن . لذلك سنعالج في هذا المبحث في المطلب الأول مبادئ واهداف ومحددات السياسة الخارجية الايرانية **والمطلب الثاني** :الية صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الاول : المبادىء والاهداف للسياسة الخارجية الايرانية

تعتبر السياسة الخارجية للدول عبارة عن مجموعة من الأهداف السياسية التي تحددها للتواصل فيما بينها، سعياً إلى حماية مصالحها القومية. وعادة ما يحدد السياسة الخارجية مؤسسات صنع القرار في الدولة مع الأخذ في الاعتبار عند تحديدها العوامل المؤثرة فيها. وبما أن الأهداف المعلنة في السياسة الخارجية تختلف في كثير من الأحيان عن الممارسة، فمن الضروري التفريق بين ما تعلنه الدول من أهداف لسياساتها الخارجية وبين سلوكها وممارساتها على الصعيد الخارجي، فتناقضات الواقع وتزاحم المصالح بين الدول تجعلها في عملية ترجيح بين المعلن والواقع.

اولا: مبادىء السياسة الخارجية الايرانية

وفي نظرة مقتضبة على القسم المتعلق بالسياسة الخارجية في الدستور الإيراني، يمكننا أن نلاحظ أن التعاليم القرآنية والاسلامية هي الأطر الكبرى التي تحدد وترسم طريقة مقاربة ايران لشتى الملفات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية المطروحة. ولهذا السبب فان اختلاف الحكومات ورؤساء الجمهورية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة لم يغير من توجهات السياسة الخارجية الايرانية، التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

ـ رفض الهيمنة: وهو أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية الايرانية، إذ تعتقد إيران أن العلاقات بين الدول يجب ان تخلو من أي هيمنة وتسلط لطرف على الآخر، وعليه فإن ايران ترفض الخضوع لأي هيمنة من أي دولة أتت، كما ترفض بدورها الهيمنة على أي دولة في المنطقة. وفي هذا الإطار يقول الامام الخميني (قدس سره) إن «من المبادئ الهامة للجمهورية الإسلامية عدم خضوع المسلمين لهيمنة

الكفار، والله سبحانه وتعالى لم يرضَ بأي سلطة لكافر على مسلم ولا يجوز للمسلمين ان يخضعوا انفسهم لهذه الهيمنة.«

ـ طلب الحق ورفض الظلم والغطرسة: وتحت هذا العنوان يندرج التصدي لمخططات الاستكبار العالمي والظلم الذي يطاول الشعوب المسلمةوغيرالمسلمةفيأنحاءالعالم.

ـ الدفاع عن المستضعفين: وذلك يكون من خلال اسلوبين، عبر المواجهة المباشرة مع المستكبرين الذين تسببوا باستضعاف الشعوب، أو عبر الدفاع عن المستضعفين في الأروقة السياسية والديبلوماسية. وفي هذا الخصوص قال الامام (قدس سره) «يجب علينا أن ندافع عن مستضعفي العالم...»، مردفاً إن «الاسلام هو المدافع الاول عن المستضعفين في العالم.«

ـ الدفاع عن المسلمين ودعمهم: فسياسة إيران الخارجية التي تعتمد على الاصول الاسلامية ملزمة بالإهتمام بشؤون مسلمي العالم والدفاع عن حقوقهم. ويشير الامام الخميني الى هذا الأمر على نحو صريح من خلال قوله: «نحن وجميع المسلمين اخوة، وهذا مبدأ اسلامي يلزم أي مسلم بمساعدة أخيه المسلم.«

ـ التعايش السلمي: لقد بنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياساتها الخارجية على مبدأ السلام والتعايش مع الدول المجاورة إنطلاقاً من المبادئ الاسلامية، حيث ان الاسلام يرى أن الحرب حالة الحرب غير طبيعية، ويحرم الاعتداء على الاخرين وشنّ الحروب من دونوازع .

ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإرساء العلاقات الثنائية على اساس الإحترام المتبادل: فالجمهورية الإسلامية تعتقد بأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى يتسبب بحالة من التوتر قد تؤدي لاحقاً الى حروب بين الدول. والدستور الإيراني ينص صراحة على إلتزام الدولة «الامتناع الكامل عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.«...

ـ الإلتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية: فالجمهورية الاسلامية الإيرانية عضو فعال وأساسي في المجتمع الدولي يلتزم القوانين والمعاهدات والإتفاقيات الدولية. وقد اكد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي أن إيران دولة إسلامية تحترم كل المعاهدات التي وقعتها سابقاً.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

تضع الجمهورية الإسلامية الإيرانية شأنها شأن الدول الأخرى، جملة من الأهداف المعلنة لسياستها الخارجية والتي أجملها الدستور الإيراني بشكل أساسي في الفصل العاشر الخاص بالسياسة الخارجية.[1]

تنص المادة الثانية والخمسون بعد المئة على مايلي:[2]

1–الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له.

2–المحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد.

[1] دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية – مديرية الترجمة والنشر، طهران، 1997، ص123.

[2] المرجع السابق، 125.

3-الدفاع عن حقوق جميع المسلمين.

4-عدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة.

5-تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة.

بناء على هذه المادة، رسمت إيران في سياستها الخارجية خطاً قائماً على عدم التسلط على الدول الأخرى، أو الخضوع لهذا التسلط. وأكدت المحافظة على استقلال ووحدة أراضيها. كما أعطت لنفسها الحق في الدفاع عن حقوق المسلمين أينما كانوا، وهذا بدوره يتطلب التدخل في شؤون الدول الأخرى لتحقيق هذا الهدف وإلا كيف سيتم هذا الدفاع، مما ينعكس ذلك سلباً على علاقات إيران الخارجية.

كما رسمت إيران علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى، عبر وجود دول تدفع إيران في تجاه إقامة علاقات طبيعية معها، وهي الدول التي تصفها بأنها غير محاربة. ومصطلح غير المحاربة هنا فضفاض قد يتسع لجميع الدول التي تنظر إليها إيران بأنها تختلف مع سياستها الخارجية، وبدورها تعطي لنفسها الحق باتخاذ التدابير والأساليب التي ترتئيها للرد عليها. وأيضاً تنظم إيران وفقاً لهذه المادة سياستها على عدم الانحياز لأي دولة من دول الظلم والاستكبار والتسلط على حد وصفها، وتدفع في تجاه رسم سياسة مستقلة بعيدة عن الانحياز لهذه القوى، والتي من شأنها أن تتسبب في توتير علاقات إيران بعدد من الدول الكبرى التي تصنفها ضمن هذا الإطار وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

ثالثا: محددات السياسة الخارجية الايرانية

تمثل المحددات مجموعة من النقاط التي تعمل السياسة الخارجية بموجبها ، وتلعب دورا فعالا في إعطاء مجموعة من الخيارات إلى صانع القرار ، أي أن هذه النقاط تحدد وتقيد مجال نشاط السياسات الخارجية للدول

1- المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الايرانية

إن المحددات الداخلية للسياسة الخارجية هي تلك المتغيرات التي تشملها البيئة الداخلية لكل دولة، والتي تؤثر على السلوك الخارجي وتساهم في تكوينه من خالل ما تقدمه من وامكانيات، أو العراقيل والمعوقات التي تفرضها فتقيد الدور الخارجي للدولة، في هذا مقدرات قمنا بتقسيم هذه المحددات إلى محددات مادية وتشمل المحدد الجيوبولوتيكي والعسكري ومحددات معنوية تشمل المحدد ألقيمي والمحدد السياسي .

1- المحدد الجيو بوليتيكي : فهو محدد يتجمع في جعبته عنصرين هما : الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ، فهي تعد القيمة الفعلية لهما ، وتلعب دورا التأثير في سياسة الدولة وقوتها ودورها الاقليمي والدولي. .

الجغرافيا الطبيعية لايران : تمتلك إيران موقعا جغرافيا مهما عبر مختلف الازمنة التاريخية إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمثابة حصر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الاقصى وحوض البحر المتوسط لذلك أطلق عليها مفتاح الشرق ، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول لانها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين المشرق والغرب لكن هذه القيمة

سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869 م، فهي دولة في الشرق الاوسط تقع في الجنوب الغربي لقارة آسيا تبلغ مساحتها 1,648,195 كيلومتر مكعب تمتد بين دائرتين عرض(25\40)3

ويحتل الموقع الجغرافي لايران أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الاستراتيجية ، إذ أنه يقع ضمن نظرية نطاق سبيكمان SPYKMAN مفادها من يحكم سيطرته على منطقة الاطراف يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم ، وتقع إيران ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية قلب الارض التي وضعها هالفوردماكندر (MACKINDER JOHN HALFORDو التي تتلخص بأن من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الارض ، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الاستراتيجية التي حددها فير جريف(GRIF) FIRوالتي اسماها التصادم والارتطام4

وتجدر الاشارة أن لإيران حدود برية مع العراق والعالم العربى مما يجعل الصراع الدائر فى المنطقة – الذى يعد أهم صراعات العالم – والتحالفات المختلفة سواء مع الغرب أو مع ايران وحلفائها ذات تأثير كبير ، كما أن حدودها البحرية فى الخليج وبحرعمان وبحر قزوين أيضاً لها تأثير ، كذلك فالحدود الايرانية مع أفغانستان وباكستان مع مراعاة ما يحدث فى كل منها من حركات اسلامية متطرفة تجعل صانع القرار الايرانى يأخذ كل ذلك فى الحسبان من أجل حماية الجمهورية الايرانية ومواجهة الخطر الصهيونى المحتل القادم سواء من التوغل فى الجمهوريات الاسلامية الخمس وكذلك تركيا وأيضا موضوع التسويات العربية مع اسرائيل ، مما يجعل للجغرافيا السياسية أثر كبير فى صنع القرار الإيرانى .5

الجغرافية البشرية :يبلغ تعداد سكان إيران أكثر من 70 مليون نسمة ، يعيش 68 % من إجمالي السكان في المدن منها 13 مليون في طه ارن ، الذي يجعلها أكثر مدن البالد كثافة سكانية ، كما تعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية ، حيث يشكل الفرس فيها نسبة 51 % من مجموع السكان .

2- المحدد االقتصادي تمتلك وتزخر إيران بالموارد االقتصادية الكبيرة والمتنوعة مثل: الفحم، الغاز الطبيعي، خام الرصاص، النحاس، الزنك، الكبريت، و تمتلك احتياطات تغطية ضخمة، إلى حضور قوي في ألسواق الطاقوية العالمية إال أنها لم تصل حتى آلن إلى المكانة التي تتناسب مع إمكانياتها الكبيرة مجالي النفط والغاز الطبيعي، وتأتي في المرتبة الثانية في الخليج العربي من حيث االحتياطات بعد المملكة العربية السعودية

3- المحدد العسكري :يعتبر العامل العسكري من العوامل المهتمة في تحديد السياسة الخارجية للدولة رغم انه ليس للقوة العسكرية ثبات بل هي في حالة تغير وترتبط هذا المفهوم بمدى إمكانية الدولة في توظيف قواتها لخدمة أهداف سياستها الخارجية ، فالقدرة العسكرية قد تكون تستعمل قصد الدفاع أو الهجوم .لذلك تعد القوة العسكرية من أبرز المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للدول ، لكن نوعية التأثير تتفاوت من دولة إلى أخرى ، فالدول الضعيفة عسكريا هي تلك الدول التي تبحث عن

1-فؤاد عاصف العبادي، السياسة الخارجية اإليرانية وأثرها على امن الخليج العربي) 1991 – 2012(، مذكرة ماجيستر غير منشورة،) جامعة الشرق االوسط: كلية اآلداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012 (، ص 1.

4 وليد عبد الحي، إيران مستقل المكانة اإلقليمية عام 2020،)الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية واالستشراف، 2010 2)، ص. 83

5 - د.نيفين مسعد ، عملية صنع القرار فىإيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مركز دراسات الوحد العربية ، بيروت ، 2001

.

الحماية الخارجية ، وبالقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك وهذا على عكس الدول القوية عسكريا هي التي تكون قادرة على التأثير السياسي إقليميا ودوليا .تتكون قوات إيران المسلحة من عنصرين أساسيتين ألا وهما : الجيش الوطني (أرتش)المكلف بالدفاع عن الوطن ، وحراس الثورة الاسلامية (سيباه سيدران) المكلفة بحماية النظام الاسلامي من العدو الداخلي والخارج .

4- المحدد القيمي : في هذا المحدد سوف يتم التطرق إلى عنصرين هامين وهما القومية الفارسية والمذهبية الشيعية وتوضيح كيفية تبنها من طرف إيران.

أ- القومية الفارسية :ترجع بدايات القومية الايرانية الحديثة المعاصرة لتواجد كانت هذه السلالة قد احتفظت ولمدة طويلة بثقافة بدوية وقبلية قد حفظت خارج الحركات السياسية ، والثقافية وبالطبع الحركات الاقتصادية التي بدلت العالم في القرن التاسع العشر ، وقد كانت أول مظاهرة قومية ناشئة لرجال دين شيعة ، كما أثارت الثو رة المؤسساتية سنة 1906 واكتشاف النفط في سنة 1908 ثم الحرب العالمية الاولى ، رداة فعل وخطابات قومية ، ومع ذلك كان البد من انتصار عام 1921 وهو تاريخ انقالب العسكري الذي قام به محمد رضا بهلوي ، حتى تبدأ فارس ببناء نفسها من جديد .وهناك من يعتبر الفترة التي تلت نجاح الثورة الإسلامية في إيران تعتبر بمثابة " عصر القومية الذهبي " أين بلغ فيها تقديس القومية وتأكيد الولاء الايراني ذروته ، عندما اجتاح العراق في 20 سبتمبر 1980 مقاطعة " خوزستان " وللمرة الاولى في تاريخ الدولة تتعرض لعدوان أجنبي ، فانطلق الجيش لمواجهة العدو ، كما اجتمعت كل ألطياف السياسية على إدانة العدوان وتحركت للدفاع عن الوطن6. .

ب- المذهبية الشيعية :المذهب الشيعي هو المذهب السائد في إيران وهناك أقلية بنسبة داخل إيران فهي تتخذ من المذهب الشيعي منهجا لها ، لان الدستور الايراني قام بإقصاء الاقليات الدينية والمذهبية في البلاد ، وبالتالي فلا يحق لاي من إتباع غير المذهب الشيعي للوصول إلى المناصب العليا في البالد سواء كانت تنفيذية او تشريعية أو قضائية ،

ولاية الفقيه : تعود جذورها الى مقتل الحسين بن علي في كربلاء ، وتعود أصولها إلى محمد بن مكي الجزيني العاملي نسبة إلى جبل عامل في لبنان حيث دعا الى التوسع في عمل الفقهاء استنادا إلى فكرة نيابة الفقهاء العامة المأخوذة عن " الامام المهدي المنتظر " أن هذه الفكرة تطورت على بداية روح الله الخميني)1902 – 1989(والذي نقل الفكر الشيعي من مرحلة السلبية والانتصار إلى مرحلة الفاعلية والنشاط السياسي والفكري بعدما كان الفكر الشيعي الاثني عشرية يقصر الولاية العامة في أشخاص معنيين بأسمائهم وعددهم ، فولاية الفقيه حسب الشيعة الاثني عشرية الجعفرية هي ولاية وحاكميه الفقيه الجامع للشرئط في عصر غيبة الامام الحجة والتي سميت بالغيبة الكبرى ، جاءت فكرة الغيبة الصغرى حيث ناب الولي الفقيه الامام المنتظر في قيادة الامة واقامة حكم الله على الارض هذه الفكرة تدور حول قضية من يملك المبرر الشرعي الفلسفي لتولي الامامة ممارسة الحكم .

6" توماس هيالنداريكس، العرقية والقومية : وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة:الهاي عبد الحسين،)الكويت: دار المعرفة ، اكتوبر ، 2012 (، ص ص 152 ، 153.

2 – المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الايرانية

السياسة الخارجية هي سلوك تنتهجه كل دولة تجاه بيئتها الخارجية التي تتفاعل معها وتتحرك في إطارها ، كما تعتني المحددات الخارجية بمحددات مهمة جدا وتساعد على فهم سياسة كل دولة تجاه محيطها الاقليمي و الدولي، ففي البيئة الاقليمية، والدولية وغالبا ما تكون مصالح متضاربة، بحيث يتحتم على صانع القرار التعامل معها بموجب تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وأقل قدر من الخسائر . ويتضمن المحدد الخارجي مجموعة من المتغيرات ونذكر منها:

1 –: النسق الدولي : أن الدول التي تمتلك عناصر القوة االقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، يكون سلوكها الخارجي أكثر قوة ونفوذ مما يعطيها هيبة كبيرة ، ويؤثر عدد كبير من الخصائص في النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية ،

فعلاقة ايران بالقوى الكبرى تساهم فى تشكيل رؤية صانع القرار الايرانى لكيفية ادارة الشئون الداخلية اوالخارجية ويظهر ذلك من خلال :

- العلاقات مع أمريكا ، فبعد قيام الثورة والعداء الشديد للولايات المتحدة كان جلياً فى سياسة ايران ، وكذلك من علاقة ايران مع حلفاء الولايات المتحدة وموقفها منهم مثلما حدث فى قطع العلاقات مع مصر ، وقد تطورت العلاقات الأمريكية الايرانية وخاصة فى عهد خاتمى ، حيث تكرر طرح فكرة الحوار الايرانى الأمريكى – المشروط – ولكن قوى المعارضة الايرانية كانت أنشط مما أفشل تلك الفكرة .

- العلاقات الايرانية مع الاتحاد السوفيتى سابقاً ثم روسيا حالياً ، وقد تطورت تلك العلاقات ما بين علاقات متوازنة ومتشددة إلى أن استقرت على علاقات وثيقة حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ، حتى على الرغم من الضغوط التى تواجه كلاهما من الولايات المتحدة ولكن تظل روسيا هى الحليف الأكبر لايران وخاصة فى مجلس الأمن.

- العلاقات الأوروبية الايرانية ومثلها كغيرها من سابقيها تطورت تدريجياً ، وفى عهد خاتمى كانت مستقرة منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية التى كانت قد قطعت فى وجود الخومينى بعد فتواه بإهدار الكاتب البريطانى .

- العلاقات الايرانية الافريقية ، حيث كانت تلك العلاقات فى البداية لزيادة النفوذ الايرانى فى القارة السمراء ومحاصرة النفوذ العراقى ، بالضافة للضغط على مصر ثم بعد انفتاح ايران على العالم تطورت إلى علاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية.[7]

2– **الإطار الاقليمى** : يعد وجود الحركات المتطرفة فى الجوار الايرانى وبالتحديد فى باكستان وأفغانستان بالاضافة للقوات المحتلة الموجودة فى تلك المنطقة يجعل من الممكن أن تكون ايران مكاناً لتصدير الفكر الطالبانى إليها مما قد يزيد من حدة التوتر بين الأطراف الداخلية فى إيران ، كذلك فان مسارات التسوية للصراع العربى الاسرائيلى وموقف ايران الثابت منه ، وعلاقتها بلبنان عن طريق حزب الله وكذلك علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كذلك العلاقة الوطيدة بسوريا ، أيضاً العلاقات التركية الاسرائيلية وتطورها خاصة فى

[7]- د.نيفين مسعد ، عملية صنع القرار فىإيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مركز دراسات الوحد العربية ، بيروت ، 2001 ص20.

المجال العسكرى والمخابراتى ، وجود حزب العمال الكردستانى على الحدود مما يزعج القيادة الايرانية خاصة مع وجود الاقلية الكردية فى تلك المنطقة ، كل تلك العوامل الاقليمية من شأنها التأثير والضغط على صانع القرار .

المطلب الثاني:صنع السياسة الخارجية الايرانية وآلياتها

ان أي سياسة خارجية لاي دولة هو سلوك تساهم فيه قوى ومؤسسات عديدة سواء كانت رسمية أو غير رسمية عن طريق اتخاذ القرارات والتأثيرعليها، و تتفاعل مؤسسات الدولة فيما بينها لتتمخض من خلال اعتماد خيارات معينة، و لذلك نحاول في هذا المبحث الحديث على صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية، قصد توضيح الرؤية على المؤسسات التي تؤثر في هذا القرار، مع محاولة التكلم على الاليات التي تعتمدها السياسة الخارجية لتجسيد إستراتيجيتها وأنواع هذه الاليات، ويتضمن المطلب نقطتين:

اولا: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الايرانية

لكي تفهم أي سياسة خارجية لاي دولة كانت يجب فهم صنع القرار فيها ،وذلك بالتعرف على المؤسسات والقوى التي تؤثر فيها سواء رسمية أو غير رسمية ،من خالل فهم بنية مؤسساتها وكيفية تأثيرها على صنع القرار .لكن عند دراسة هذا النظام يجب تقسيم المؤسسات التشريعية وتنفيذية قضائية ،وهذا التقسيم المعروف لا يتناسب مع طبيعة النظام الايراني ،الذي تترابط فيه السلطات ،فالنظام إلايراني شديد الخصوصية ،ومنها ازدواجية السلطة بين المؤسسات.

1-: **المرشد :**

تعتبر نظرية ولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، فلا يستقيم النظام إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها وذلك وفقاً للدستور ، وهى تعكس إيمان الخومينى بقوة فى أن الإسلام لايحتوى على قواعد واحكام عامة تتعلق بإدارة المجتمع ولكنه يؤسس شكلاً محدداً للحكم وبالتالى فالمرشد – باعتباره الولى الفقيه – يتمتع بوضع شديد التميز ويتدخل فى معظم سلطات الدولة وذلك وفقاً للمادة 57 من الدستور والتى تنص على أن " السلطات الحاكمة فى جمهورية ايران الإسلامية هى : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وتمارس صلاحيتها بإشراف ولى الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقاً للمواد اللاحقة فى هذا الدستور ، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض" ، ولكن عندما تمّ تعديل هذة المادة فى 1989 ، كان تعديلها هو إضافة صفة "المطلق" لإشراف ولى الأمر ، وحذف الجملة الخاصة بأن التنسيق يتم بواسطة رئيس الجمهورية ، كذلك فالمادة 110 من الدستور المعدّل تفصل من مسئوليات القائد وصلاحيات منصبه بصفة أكبر وهى " وظائف القائد وصلاحياته[8]:

1- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام .

[8] دستور الجمهورية الاسلامية فى ايران ، بيروت ، المستشارية الثقافية للجمهورية الاسلامية الايرانية ، ص 18 -19 ، 40 ، 60- 62.

3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4- القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6- نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ) فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب) أعلى مسؤول فى السلطة القضائية.

ت) رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون فى جمهورية إيران الإسلامية.

ث) رئيس أركان القيادة المشتركة.

ج) القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

ح) القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلى.

7- حل الاختلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث.

8- حل امشكلات النظام التى لايمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعنية فى هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات مجلس صيانة الدستور، وفى الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

10- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأى مجلس الشورى الإسلامى بعدم كفاءته السياسية، على أساس المادة 89 من الدستور.

11- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهمفى إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً لأداء بعض وظائفه وصلاحياته. "

وعند مقارنة تلك المادة بمثيلتها فى الدستور قبل تعديله نجد أن إختصاصات وصلاحيات المرشد قد زادت وتلك الصلاحيات هى : اضافة المزيد من الاختصاصات المتعلقة بتحديد سياسات الدولة ، والإشراف على تنفيذها ، والدعوة للاستفتاء ، وحل الخلافات بين أفرع القوات المسلحة وبين السلطات الثلاثة ، كما أعطى حق تعيين رئيس تعيين رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون ورئيس هيئة الأركان المشتركة ، وفى الجزء الخاص بالعفو فان الاقتراح يتقدم به رئيس السلطة القضائية الذى يعينه المرشد نفسه ، أيضاً تم إلغاء مجلس الدفاع الأعلى

الذى كان يشكله وتم تغييره بمجلس الأمن القومى ، أيضاً فالدستور عندما تم تعديله أتاح للمرشد أن يفوض شخصاً آخر لأداء بعض مهامه وهو مايثير الجدل حول ولاية الفقيه فى هذة الحالة .

وكما تعدَلت صلاحيات المرشد كذلك تمَ تعديل الشروط الواجب توافرها فى شخصه فالمادة 5 من الدستور المعدَل تنص على " فى زمن غيبة الإمام المهدى (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل ، المتقى ، البصير بأمور العصر ، الشجاع القادر على الادراة والتدبير وذلك وفقاً للمادة 107 " ، وقد أسقطت شرطاً كان موجودا قبل التعديل وهو " إقرار أكثرية الأمة للإمام وقبولها قيادته " كذلك فالمادة 109 من الدستور المعدَل أسقطت شرط (مرجعية التقليد) أما عن آلية اختياره وعزله فالدستور المعدل فى المادة 107 قد عبرَ عن ذلك بأن مجلس الخبراء إذا لم يجد أحد مهيأ للقيادة فإنهما ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً فى حين أن المادة قبل التعديل كانت تنص على أن مجلس الخبراء يتناقش حول المنتخبون من قبل الشعب وحول امتيازاتهم ، ولكن وفقاً للتعديل فإنهم يحددون صلاحية المرشح من عدمه وبالتالى يكونوا أكثر عرضة للاختيار من بينهم لا من خارجهم ، أما آلية عزل المرشد فهى أيضاً من مسؤلية المجلس وفقاً للصفات التى نص عليها الدستور والتى تعبر عن الظروف الخاصة بعجز المرشد عن القيام بوظائفه ، وفى حالة استقالته أو اختفائه ، وعن حدوث ذلك يتم سد الفراغ القيادى لحين اختيار خليفته عن طريق تشكيل مجلس شورى (مؤلف من رئيس الجمهورية ، ورئيس السلطة القضائية ، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور) يتحمل جميع مسؤليات القيادة بشكل مؤقت ، واذا لم يتمكن أحد من هؤلاء من القيام بواجباته فى تلك الفترة يعين شخص آخر من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء .

وفى ضوء ما تم ذكره ، نجد أن وضع المرشد قد زاد وتم تعزيز صلاحياته وتقليل الاشتراطات الواردة فى شخصه ، وبالحديث عن الخومينى باعتباره أول مرشد نجد أن دوره فى عملية صنع القرار كان له قراءة مختلفة على أرض الواقع عن القراءة النظرية للدستور نجد أن الخويمنى بحكم منصبه كفقيه وسع من صلاحياته وأدخل منصبه فى الاطار المؤسساتى بإقامة ثلاث شبكات متداخلة 9 ففرض سلطته أولا على أصحاب المناصب الرسمية الهامة فى الدولة عن طريق تعيين ممثلين له فى كافة المصالح الحكومية ، أما الشبكة الثانية فقد تحققت من خلال تشكيل سلاح الحرس الثورى الاسلامى ليكون موازيا للجيش النظامى ، أما الشبكة الثالثة فكانت من خلال تدعيم الخومينى صلته بالطلاب ومدرسيهم داخل الدوائر الدينية ووضعهم فى المناصب الدينية الهامة بعد قيام الثورة .

وقد اتضح أيضا دور الخويمنى فى صنع القرار من خلال تحديد العلاقة بين السلطات أو فيما يخص تعيين اتجاهات السياسة االخارجية ، فعند الحديث عن العلاقة بين السلطات فإن الخومينى كانت له فتوى منحت حق التعزير السياسى (أى سن عقوبات على جرائم لم يرد بشأنها ذكر فى القرآن والسنة) إلى الحكومة مع الأخذ فى الاعتبار أن الأساسى يعود هذة الاختصاصات إلى السلطة القضائية ، وقد عدَلها مرة أخرى بإيكال هذا الحق مناصفة بين مجمع تشخيص مصلحة النظام وبين الفقهاء جامعى الشرائط ، وبالتالى أيضاً يعد انتقاص من الوضع الدستورى للسلطة القضائية ، أما بالنسبة لدوره فى التأثير على السياسة الخارجية فتواه بإهدار دم الكاتب البريطانى (سلمان رشدى) مما تسبب فى قطع العلاقات البريطانية الايرانية وتوتر العلاقات مع دول أوروبا .

[9] بهمان بختيارى ، المؤسسات الحاكمة فى الجمهورية الاسلامية الايرانية : المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان) ، فى د. جمال السويدى (محرر) ايران والخليج : البحث عن الاستقرار ، ص 76 –77 .

أما بالنسبة لدور منتظرى – المرشد الثانى – فقد دأب على المطالبة بالتعددية السياسية وتقييد صلاحيات المرشد بالاضافة إلى موقفه الرافض من مواصلة الحرب ضد العراق ، مما جعل من تنحيته أمراً يسيراً تم بواسطة الخومينى فى عام 1989 ، ثم اختار مجلس الخبراء خامنئى ليعد المرشد الثالث للجمهورية الاسلامية الايرانية ، ولكن اختياره جاء بعد صراع داخلى بين القوى والمؤسسات الايرانية ، فكان هناك الداعم لع والرافض أيضاً لاختياره ، ومازال خامنئى هو المرشد حتى الآن ، وعن دوره فى صنع القرار سنتناول بعضها بالتفصيل فى فترة خاتمى ، أما قبل خاتمى فكانت لعلاقته الوثيقة برافسنجانى أثر كبير على صنع القرار حيث أنه عندما كان خامنئى رئيساً للجمهورية كان رفسنجانى رئيس للبرلمان ، وبعد أن أصبح مرشداً أصبح رافسنجانى رئيساً للجمهورية ، ثم تمّ تعيينه رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام ، وقد اتضح أثر تلك العلاقة أيضاً فى إلغاء الحكم على عمدة طهران السابق بالسجن نتيجة لقربه من رافسنجانى .

2: مجلس الامن القومي:

تم تأسيسه من طرف رئاسة الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الاسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية ويقوم بالمهام التالية – :تعيين السياسات الدفاعية الامنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد

- التنسيق بين الانشطة السياسية واالجتماعية،الثقافية ،الاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والامنية العامة .
- الاستغلال الامثل لإلمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.

3: مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان)

مجلس الشورى أو "البرلمان"يشرف عليه القائد بحكم منصبه ويؤثر المجلس على السياسة الخارجية من خالل القرارات البرلمانية أو مواقف ،تجدر الاشارة هنا إلى أن لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس تقوم في الاوقات اللازمة بطرح الاسئلة وطلبات الاحاطة حول أي تحرك حكومي وخصوصا وزارة الخارجية ،ويضم كذلك مجلس صيانة الدستور شريكه في السلطة التشريعية وهو القادر على إبطال مشروعاته المصادق عليها لاصطدامها مع الشرع والدستور.

4: رئيس الجمهورية :

تعتبر السلطة التنفيذية هى إحدى السلطات الثلاثة التى تكون النظام السياسى فى أى دولة ، ولمّا كان للنظام الإيرانى صفة خاصة ، كان لرئيس الجمهورية – باعتباره رئيس السلطة التنفيذية – وضع خاص واهتمام كبير .

ينظم جزء من الفصل التاسع فى الدستور الايرانى قبل وبعد تعديله مهام رئيس الجمهورية ، والشروط الواجب توافرها فبه ، وكذلك مدة حكمه وباقى المواد المتعلقة الرئيس وستم تفصيله لاحقاً ، كما تمت الاشارة إلى السلطة التنفيذية بوجه عام فى الديباجة والمادة 60 ، وتفيدان مباشرتهما المهام التنفيذية إلا ما وضع الدستور منها تحت إشراف المرشد .

وتعتبر المادة 113 من المواد التى يدور حولها الخلاف حيث أنه لم ينالها تعديل وهى تحدد وضع الرئيس حيث أنها تنص على أن منصب الرئيس هو المنصب رقم 2 فى النظام السياسى الإيرانى ، والخلاف فيها لأنه عندما تولى رافسنجانى رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام بعد أن كان رئيساً للجمهورية ، وذلك فى عهد المرشد خامنئى ونظراً لقربه من المرشد وتشاوره المستمر معه ، كان بذلك

يعتبر رافسنجانى هو الرجل الثانى وليس رئيس الجمهورية ، أيضاً من الخلاف أنه بالنظر إلى دور مجلس الشورى فى الموافقة على التشكيل الوزارى أو معارضة مشاريع القوانين المطروحة من قبل الحكومة ، نجد أن رئيس مجلس الشورى هو الرجل الثانى فى النظام الإيرانى ، لذلك فالحديث عن ثنائية القيادة يجب أن يخضع فى اعتباره تداول الأدوار من شخص لآخر.

ينتخب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً من الشعب لمدة 4 سنوات ، ولايجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين ، وقد حال هذا النص دون ترشح رافسنجانى لولاية ثالثة بعد استنفاد مدتيه القانونيتين ، وعلى نحو آخر يحدد الدستور خمسة شروط فى الرئيس الإيرانى هى على التوالى " أن يكون إيرانى الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية ، قديراً فى مجال الإدارة والتدبير ، حسن السيرة ، تتوافر فيه الأمانة والتقوى ، مؤمناً معتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية ،والمذهب الرسمى للبلاد " وذلك وفقاً للمادة 115 من الدستور ، ويتولى التثبت من هذة الشروط فى المرشحين مجلس صيانة الدستور وذلك وفقاً للمادة 118 ، وعادة ما ينتقد المجلس لتعسفه فى استبعاد المرشحين الموصوفين بالاصلاحيين خاصة وأن تركيبته لا تمثل هذا التيار ، كما ينتقد لتوسيع صلاحياته فى تعديلات 1989 ، حتى ما إذا أجاز المجلس المرشحون ينتخب الرئيس منهم بالأكثرية المطلقة لأصوات الناخبين .

أما فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية فقد حددها الدستور على النحو التالى :

1- أنه ينفذ الدستور ويرأس السلطة التنفيذية إلا فى المجالات المرتبطة بالمرشد ، وتم استبعاده من تنظيم العلاقة بين السلطات " المادة 113 " .

2- التوقيع على مقررات مجلس الشورى ، وتسليمها للمسئولين لتنفيذها " المادة 123 " .

3- تعيين معاونين له ، بدلاً من رئيس الوزراء الذى ألغى منصبه فى تعديل الدستور 1989 " المادة 124 " .

4- التوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقيات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى عليها " المادة 125" .

5- تولى مسئولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية للبلاد"المادة 126".

6- تعيين ممثل خاص له – أو ممثلين – وتديد صلاحياتهم وفى هذة الحالة فإن قراراتهم تعتبر بمثابة قرارات رئيس الجمهورية " المادة 127 " .

7- التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من وزير الخارجية " المادة 128 " .

8- منح الأوسمة الحكومية " مادة 129 " .

9- تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة ، مع عدم طلب الثقة مرة أخرى فى حالة تغيير المجلس " مادة 133 ".

10- الإشراف على عمل الوزراء ، وتعيين السياسات العامة للدولة بالتعاون مع الوزراء بالإضافة لتنفيذ القوانين " مادة 134 " .

11- حق عزل الوزراء " مادة 136 " ، وتلقة استقالة مجلس الوزراء " مادة 135 " .

وهناك صلاحيات أخرى تمَ ذكرها فى الفصل السادس الخاص بمجلس الشورى الإسلامى وهى : صلاحية اقتراح توقيف انتخابات المجلس لمدة محددة بعد تصديق ثلاثة أرباع النواب وتأييد مجلس صيانة الدستور " فى زمن الحرب والاحتلال العسكرى" وصلاحية حضوره ومعاونيه الجلسات العلنية للمجلس ، بالإضافة إلى اشتراك رئيس الجمهورية فى عضوية المجلس الذى يتشكل فى حالة إقالة رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون" مادة 175" بعد أن كانت فى دستور 1979 تدار تحت إشراف السلطات الثلاثة ، أيضاً وفقاً للمادة 176 من الدستور يترأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للأمن القومى وما يتفرع عنه من مجالس فرعية ، وإن نصت على عدم سريان قرارت المجلس إلا بعد موافقة المرشد .

وفقاً للدستور المعدَل ، فإن رئيس الجمهورية أصبح مسئولا أمام الشعب والمرشد ومجلس الشورى بعد أن كان مسئولا أمام الشعب فقط ، وفيما يتعلق بمسائلة الرئيس أصبح من حق مجلس الشورى أن يقرر صلاحية الرئيس من عدمه لإدارة الأمور التنفيذية للدولة ثم يرفع قرار إلى المرشد لينظر ماذا يرى ، ومن ناحية أخرى نصت المادة 130 على " أن يقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى القائد ويستمر فى القيام بوظائفه إلى أن تتم الموافقة على استقالته " ، وأيضاً عن مسائلة الرئيس فإن المحاكم العامة تتولى التحقيق فى التهم العادية الموجهة إلى الرئيس كما يحظر على الرئيس الجمع بين أكثر من عمل حكومى ، ويتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق فى أموال القائد والرئيس والوزراء وأزواجهم وأولادهم قبل وبعد تحمل المسئولية ضماناً لعدم زيادتها بطريقة غير مشروعة .

وعن رؤساء الجمهورية الإيرانية ، فلقد تعاقب عليها على مدار 30 عاماً ستة رؤساء ، وهى ظاهرة تؤكد حيوية النظام السياسى الإيرانى ، حكم إيران بعد الثورة ولفترات متفاوتة كل من : أبو الحسن بنى صدر ، ومحمد رجائى ، وعلى خامنئى ، وهاشمى رافسنجانى ، ومحمد خاتمى ، وأخيراً أحمدى نجاد ، وتمت إعادة إنتخاب خامنئى ورافسنجانى وكذلك خاتمى لفترة ثانية بعد انتهاء المدة الأولى 10.

5:وزارة الخارجية:

وفقا للدستور الايراني فإن السياسة الخارجية الايرانية تقوم على الاستقلال الكامل ووحدة أراضيها ،والدفاع عن حقوق جميع المسلمين ،وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة (المادة152) وكذا يمنع عقد أيه معاهدة قد تؤدي إلى السيطرة الاجنبية على الثروات الطبيعية والشؤون الاخرى لايران (المادة153) ،كما تستطيع حكومة إيران منح اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين تعتبرون وفقا قوانين ايران مجرمين وخونة (المادة 155) 11وهكذا لم تتضمن نصوص الدستور واللوائح مجلس الشورى على قيام و ازرة الخارجية بتحديد توجهات السياسة الخارجية الايرانية ،فهناك وزارات ومؤسسات أخرى لكل حسب نطاق صالحياته في تنفيذ السياسة الخارجية ،مثل وزير التجارة يقوم بالتبادل التجاري الخارجي ،كل حسب وظائفه وصالحياته12 .ويمكن رصد مهام وزارة الخارجية الايرانية في النقاط التالية :واعداد التقارير الخاصة –المتابعة والمراقبة الدائمة للاحداث الدولية و الاوضاع الخارجية ، بذلك إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية ,إقامة وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الخارجية .

[10] نيفين مسعد ، مرجع سابق ص 93 .
[11] ، دستور جمهورية إيران الاسلامية لسنة 1979 والمعدل 1989 ،المادة 152 153،.155
[12] محمد حسين علي صوفي ، "السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسالمية "،مجلة مختارات إيرانية ،مركز ألهرام دراسات معاصرة ،العدد 86 .

ثانيا :دور القوى والمؤسسات في صنع السياسة الخارجية

كما سبق أن ذكرنا ماهية أهم المؤسسات والقوى السياسية فى ايران ، وبإيجاز عن دور بعضها فى التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية ، سنعرض لدور تلك القوى فى عهد خاتمى فى الفترة من 1997 – 2005 .

ينظر البعض إلى الفترة من 1997 – 2005 على اعتبار أنها تمثل الجمهورية الثالثة فى التاريخ الإيرانى المعاصر ، هذة الفترة التى أهدت انتصار للرئيس محمد خاتمى على عكس توقعات الداخل والخارج الإيرانى .

تميزت فترة خاتمى بوضوح أكبر للتيارات السياسية – مقارنة بسابقتها – ليس فقط من حيث المواقف التى يتبناها كل تيار ، ولكن من حيث قدرة كل تيار على الوصول إلى مراكز التأثير وصنع القرار السياسى ، وقد حاول كل تيار استخدام وتنظيم الإمكانات الموجودة لديه وتعظيمها من أجل تغليب رؤيته لادارة البلاد ، وقد تبلور هذا الفرز بين التيارات السياسية عن وجود تيارين هما المحافظين والاصلاحيين ، ويتشبث الاصلاحيون بضرورة تقنين الاصلاح السياسى الذى يتحقق به الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ويتمثل الاصلاح السياسى لديهم فى إطلاق الحريات السياسية فى إطار الدستور مع فصل السلطات ومنح مجلس الشورى الإسلامى صلاحيات الرقابة التصحيحية على جميع أجهزة الدولة ، وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية فى اطار القيادة الشعبية باعتباره المسئول الوحيد المنتخب من قبل الشعب مع الدعوة للتفاهم بين المجالس لحل الخلافات دون الحاجة إلى اللجوء إلى مجمع تحديد مصلحة النظام ، وبذلك تقل سلطات بعض الأجهزة السيادية ، كذلك دور المجتمع المدنى وضرورة اتاحة الفرصة للقوى غير الرسمية للظهور والتعبير عن آرائها ، واعتبر الرئيس خاتمى رمزاً لهذا التيار على الأقل فى مراحله الأولى

أما المحافظين فهم متشبثون بالتمسك بولاية الفقيه كما أرادها الخومينى ، ودعم جهاز الزعامة والأجهزة الداعمة له ، للمحافظة على منجزات الثورة الاسلامية ومكاسبها المعنوية والمادية ، ودعم الكيان الشيعى وغاياته الدينية والمذهبية ، ومنع الانزلاق إلى الثقافات الأجنبية التى لاتتناسب مع مصلحة الشخصية الإيرانية ، وهذا الاتجاه يجد تعاطفاً من قبل المرشد (خامنئى) 13 ، وبالتالى فإن التحالف بين الرئيس خاتمى والاصلاحيين جعل المصالح المشتركة والمعطيات المختلفة تفرض على المرشد أن يتحالف مع المحافظين وقد اتضح بعض من ذلك فى انتخابات الرئاسة التى فاز فيها خاتمى حيث كان المرشد قد أعلن حياده ولكنه فى نفس الوقت كان يدعم – بصورة غير مباشرة "ناطق نورى" المرشح المحافظ المقابل لخاتمى ، وعن دور كل منهما فى عملية صنع القرار الإيرانى سنتناول بعض القضايا التى جانبها هذا التأثير واتضح فيها أيضاً مدى قدرة القوى والمؤسسات السياسية على التأثير على صانع القرار ومن هذة القضايا :

1- وصول خاتمى نفسه للرئاسة كان محط أنظار الداخل والخارج الايرانى ، وكما سبق الاشارة أن المرشد لم يكن يريد خاتمى ، ولكن بفضل أفكار خاتمى الخاصة بالحريات والقانون والمجتمع المدنى والتى كانت الداعم الرئيسى له فى انتخابات 1997 ، استطاع أن يفوز برئاسة الجمهورية ، ثم تحول إلى التركيز على كيفية تكييف العلاقة بين مراكز صنع القرار فى ايران بالشكل الذى يسمح له بتنفيذ أجندته الإنتخابية 14

---

[13] أمل حمادة ، الخبرة الإيرانية فى الانتقال من الثورة إلى الدولة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، 2007 ، ص 262 ، 261

[14]- امل حمادة مرجع سابق ,ص 262-263

2- استطاع خاتمى أن يفوز بموافقة البرلمان على مرشحيه للوزارة بعد أن استطاع كسب تأييد المرشد فى ذلك ، ولكن فى مقابل ذلك أحكم المرشد سيطرته على المؤسسات الاستخباراتية والأمنية حيث فرض هو وزير الاستخبارات ، ووضع المؤسسات الثورية الأمنية تحت سيطرته المباشرة بدلا من وزارة الداخلية التى ترأسها عبد الله نورى المحسوب على التيار الاصلاحى.

3- كان من الأشياء الواضحة أيضاً تدخل رافسنجانى فى قضية عمدة طهران السابق وساعده الأيمن المتهم بتمويل حملته الانتخابية الرئاسية الثانية من المال العام ، ونظراً لعلاقة رافسنجانى الوثيقة بالمرشد تدخل المرشد وتم تخفيف الحكم من السجن 5 سنوات والعزل السياسى لمدة عشرين عاما وغرامة مالية كبيرة إلى العفو عنه واطلاق سراح والعفو عنه فى عام 1999 ، كما أن من مظاهر استقواء رافسنجانى بخامنئى ترشيح نفسه رئاسة مجلس الشورى فى عام 2000 ، مع احتفاظه برئاسته لمجمع تشخيص مصلحة النظام ، بعد تمرير قانون من مجلس الشورى – الغالب المحافظ – يؤكد الطبيعة الدائمة لمجمع تشخيص مصلحة النظام وعدم جواز تعطيلها ، وذلك تحايلاً على قاعدة : لاترشيح لشاغل المنصب العام .15

4- أيضاً من القضايا التى كانت مثالاً بارزا لدور كل من خاتمى والمرشد فى التأثير على عملية صنع القرار : قضية توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ، وقد بدأ الحديث عن تلك القضية خلال فترة رئاسة خاتمى الأولى حيث أعلن أن " رئيس الجمهورية غير قادر من الناحية العملية على منع انتهاك الدستور أو التدخل لفرض تطبيقه ، وأشار ضمنياً إلى ضرورة إعادة النظر فى الدستور لحل تلك المشكلة ، وتعتبر هذة الوسيلة هى الوحيدة التى من خلالها يمكن تطبيق المادة 113 من الدستور والتى تنص على أن الرئيس هو منفذ الدستور ، ولكن ذلك لم يحدث خلال الفترة الرئاسية الأولى وعاد الحديث مرة أخرى للحديث عنها بعد تولى خاتمى الرئاسة مرة أخرى ، وتم تقديم لائحة إلى مجلس الشورى بخصوص توسيع سلطات رئيس الجمهورية فى 2002 ، وبالرغم من محاولات الرئيس للاعتداد بالدستور لتقوية منصبه فى مواجهة باقى السلطات ومن امتلاكه للأغلبية البرلمانية ، فإنه لم يستطع إقرار هذة التعديلات ، والمرشد هنا لم يتدخل شكل مباشر حيث تركها للقنوات القانونية والدستورية التى تحكم العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية (البرلمان ومجلس صيانة الدستور) ، ولكن المرشد قام بدعم موقف الاتجاه المحافظ .

5- كانت محاكمة عبد الله نورى نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس الجمهورية هى مثال للتصادم بين " ولاية الفقيه " و " مبدأ ولاية الجمهور " ، فبعدفوز خاتمى التفت حوله الرموز الاصلاحية ، فكانت سياساته مخيبة لأمال المحافظين الذين شرعوا فى استهداف رموز التيار الاصلاحى وفى مقدمتهم نورى وزير الداخلية ، وفى جلسة عاصف للبرلمان الايرانى تم اقرارهم الطلب المقدم من النواب المحافظين بإعفاء نورى من منصبه ، بعدها عينه مباشرة عينه خاتمى نائبا له ، وبالإضافة لذلك ترأس نورى جريدة " خرداد " التى كانت قائمة قعدة فى انتقاد المتشددين ، وفى تحدى سلطة الفقيه المرشد ، فحكمت محكمة الصحافة الإيرانية بغلق الجريدة وتمت محاكمة نورى وحبس لمدة خمس سنوات بتهمة " الإساءة إلى المقدسات " ، وكان هذا من مسلسل ملاحقة العناصر الاصاحية التابعة لخاتمى ، وايضاً هوجم أنصار خاتمى فى الجهاز الإدارى مثلما حدث مع وزير الثقافة عطاء الله مهاجرانى من خلال مهاجمة بعض اعضاء البرلمان المحافظين لسياساته مما اضطرته فى النهاية إلى الاستقالة فى عام 2000

[15] نيفين مسعد ، مرجع سابق ص 87 .

6- قضية أخرى أوضحت سلطة المرشد ومدى نفوذه وهى عندما تأجل حلف الرئيس خاتمى للقسم فى الفترة الرئاسية الثانية بسبب الخلاف الذى نشب بين البرلمان الذى يسيطر على غالبيته الاصلاحيين وبين السلطة القضائية بعد رفض البرلمان لترشيحات ثلاثة تقدم بها رئيس السلطة القضائية لشغل مقاعد فى المجلس الدستورى الذى كان مقرراً أن يؤدى الرئيس خاتمى أمامه ، وتدخل المرشد لحلها بعدما أصدر تعليماته لمجمع تشخيص مصلحة النظام بعقد جلسة طارئة لتبنى قرار يقضى بأن يكون قبول البرلمان المرشحين من خلال قاعدة الاغلبية النسبية وليست المطلقة ، مما ممكنَ التيار المحافظ من الانتصار لمرشحيه بعدما امتنع عدد من النواب الاصلاحيين عن التصويت ، وهنا نجد أن المرشد اظهر قدرته وموقعه كرأس للنظام السياسى الإيرانى على التدخل والاعتماد على إجراءات استثنائية لصنع بعض القرارات .

7- قضية الاغتيالات السياسية والتى تورطت فيها أجهزة المخابرات ، حيث حدثت سلسلة من الاغتيالات للمعارضين من قوى التيار الاصلاحى والعديد من المثقفين الإيرانيين ، واتهم التيار المحافظ القوى الأجنبية التى تعمل على زعزعة الاستقرار فى إيران ، ولكن أصر التيار الاصلاحى بفتح التحقيق فى هذا الملف ، وأسفرت التحقيقات عن استقالة وزير الاستخبارات نجف أبادى ، وتولى على يونسى مسئولية التحقيق الذى أسفرت نتائجه عن تحميل وزارة الاستخبارات المسئولية وبانتحار المتهم الرئيسى فى هذة القضية ، أغلق الملف دون أن تكتشف باقى ملابسات الاغتيالات .16

كل ما سبق يبين الدور الذى كان يلعبه كل من المرشد والرئيس خاتمى فى التأثير على عملية صنع القرار من خلال دورهم فى ضم أعضاء مجلس الشورى من الاتجاه الخاص المنحاز لكل منهما لصفهم ، ولكن يظل الواقع الايرانى يعبر عن علاقات غامضة بين رؤساء السلطات المختلفة فى إيران .

ثالثا: اليات التنفيذ

تقوم الدول باستخدام أفضل الحلول من أجل أن تترجم قراراتها في السياسة الخارجية، والتي تراها أنها قادرة على تنفيذ قراراتها ،وهي أدوات تستعمل لغاية معينة من قبل صانع عطاء القادة القدرة على اتخاذ القرار للظروف المحيطة بالموقف المتخذ ، واستخدام الوسيلة المناسبة لذلك17.

ولعل ابرز الاليات المعتمدة في ايران هي الالية الدبلوماسية والدينية والدعائية .

الالية الدبلوماسية :الدبلوماسية هي أداة القيام بالتنفيذ والتطبيق للبرنامج المحدد من طرف الدبلوماسيين عن طريق المفاوضات أو المحادثات أو بين الدبلوماسيين وزارة الخارجية 18.و هي عنصر من مجموعة من الادوات والوسائل التي تستعملها الدولة في إنجاز أهداف سياستها الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق وآلليات التي توظفها، الدولة مباشرة أو بواسطة

16- ا مل حمادة مرجع سابق ص 265
15 - محمد سالم صالح ، "القوة السياسية الخارجية دراسة نظرية "،مجلة الكوفة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة الكوفة العدد ،06)2010(، ص98.
18 أحمد نوري النعيمي ،مرجع سابق ،ص.519 –
17 -حسين بوقارة: السياسة الخارجية دراسة : دراسة في عناصر التشخيص واالتجاهات النظرية للتحليل،)الجزائر: دار هومة 2013، (،ص.

ممثليها الدبلوماسيين من اجل تحقيق أهداف السياسة 19 الخارجية .وشهدت مرحلة التسعينات سياسة إيرانية منفتحة مع جيرانها بل حتى مع تركيا والغرب ومع دول العالم الثالث ،وحرصت إيران في عهد الرئيس خاتمي على إنتهاج سياسة الانفتاح على عواصم الخليج العربي ،وعلى الدول العربية للتخفيف من حدة العزلة الامريكية المفروضة عليها ،حين بدأت في جهود التعاون والتنسيق مع دول المنطقة في مختلف القضايا فظهر خطاب خاتمي السياسي ،حيث توجه نحو إدانة و ر فض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام سيادتها.

2- الالية الدينية :تهدف الادوات إلايديولوجية بكل أصنافها بنشر تصور مثالي ينبغي أن يكون عليه المجتمع، وهي تحاول التأثير في أحكام الاخرين ،فتعتمد على غرار الالية الثقافية في التأثير على الوحدات الدولية الاخرى 20 .رغم أن الدستور الايراني ينص على أن الامة الاسلامية أمة واحدة وعلى الحكومة الايرانية العمل من أجل ذلك ، فتعتمد إيران في سياستها الخارجية على عناصر الهوية الاسلامية عموما والشيعة خصوصا ،وهو ما جعل مصالحا تلتقي مع الكثير من الحركات والكيانات التي تتبنى الخطاب الديني وخاصة الحركات الشيعية، و استفادت إيران من 21 توظيف هذا التقارب في جعل سياستها الخارجية أكثر فعالية وتأثير .لقد كان في طليعة أهداف الجمهورية الاسلامية منذ قيام الثورة ،جعل إيديولوجيتها الرسمية تحتل الصدارة خاصة داخل المجتمعات الشيعية في مختلف أنحاء العالم ،وربما إيران متحفزة إلى أن لتحقيق هذا الهدف ،بعد أن ساندت رجال دين إيرانيين مدربين ومتشبعين بالايديولوجيا الرسمية المعنية بالحكم الدين22

.الالية الدعائية :تعتبر هذه الالية من الوسائل الهامة التي تلجأ وتذهب إليها الدول من أجل تنفيذ السياسة الخارجية ، ونتيجة تأثير وسائل الاتصال وأساليب مما زاد من أهمية هذه الوسيلة لزيادة التفاعل بين الدول نتيجة هذا التأثير ،والدعاية تعني في معناها أي محاولة منظمة للتأثير على العقول والعواطف وسلوك جماعة معينة لتحقيق هدف معين ،وتشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي غير أنها توجه مباشرة الى الشعوب وليس الى الحكومات

تملك ايران امبراطورية إعلامية هي الاكبر على مستوى المنطقة ،وواحدة من أكبر الامبراطوريات الاعالمية إقليميا ودوليا ،وتسيطر وكالة بث الجمهورية الاسلامية الايرانية (iRiB)وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها المرشد شخصيا وترتبط الحكومة الوكالة بعدد من الوزارات كوزارة الثقافة والخارجية ،ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر من طرفهم بخصوص الترويج للثورة الاسلامية والثقافية إليرانية والدبلوماسية العامة

20- الجمهورية إليرانية إلسالمية، دستور جمهورية إيران إلسالمية 1979المعدل 1989 المادة 152.

- 19 - وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص.268.

-

22 مايكل إيزنشات، مايكل نايتسن، النفوذ إليراني في العراق الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران، ترجمة: أحمد علة، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 388، ،)2011(، ص.

لذلك يمكن القول أن ابرز العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية :

أولا : روح المغامرة : حيث شكل الإسلام والقومية الفارسية القيم التي ارتكزت عليها الجمهورية الإسلامية سواء مع جيرانها أو مع الدول الكبرى، أو مع الدول الإسلامية الأخرى .

ثانيا : واقعية مرنة وسياسة دبلوماسية مرنة : حيث انتقلت السياسة الإيرانية في بداية الثورة من الاندفاع الثورية إلى سياسات خارجية أكثر واقعية ومرونة

ثالثا : متغيرات الجيوبوليتك : حيث التبدل الداراماتيكي في بيئة الجيوبولتييك، المحيطة بإيران منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم حرب الخليج الثانية الثالثة واحتلال أفغانستان .

رابعا : الاثنية التعددية الإيرانية : حيث التنوع واضح في الاتجاهات القومية والدينية23.

خامسا : معالجة المشكلات الاقتصادية . خلاصة السلوك السياسي والاجتماعي للثورة الإسلامية في العام 1979 تمثل الثقافة التي قادت إلى انتصار الثورة، وتحولت في ما بعد إلى ثوابت وهيكليات يمكن أن تكون هي نفسها مصدرا تشتق منها أهداف السياسة الخارجية في البلاد، ووفقا للدستور وأداء السياسة الخارجية، يمكن تقسيم الأهداف الكبرى إلى ثلاثة مستويات : 1-التنمية الاقتصادية والحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية السيادة الوطنية 2- .الدفاع عن المسلمين وحركات التحرر التعارض مع الكيان الإسرائيلي 3- . إيجاد مجتمع إسلامي على أسس شيعية .ويوضح الخبير في الشؤون الإيرانية محمود سريع القلم في متابعة الموازية لأهداف السياسة الخارجية الإيرانية، أن موضوع التنمية الاقتصادية الحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية، لا يتنافيان لا يتناقضان مع الوسط الخارجي رغم أن إفرازاته يصاحبها نوع من الخلاف التنافس الطبيعيتين ، ومن ناحية أخرى إذا كان هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إيجاد مجتمع ديني هدفا داخليا بحتا، تسخير طاقات البلاد لإيجاد المؤسسات الثقافية السياسية والاقتصادية المحلية اغنائها على أساس التعاليم الإسلامية الشيعية، فانه يبدو أن الوسطين الإقليمي والدولي، لن يمكنهما زج انفهما في شؤون إيران خصوصا مع الاستقلال السياسي الذي تتمتع به، وبعبارة أخرى، فان لدى إيران القدرة الفكرية النظرية السياسية لاستثمار الطاقة الكامنة لبناء نظام إسلامي، كما أن الأزمات والتناقضات الزمانية كلها تحدث حينما نتقدم بموازة الهدفين الآخرين نحو تحقيق الهدف الثالث، أي أن تعتمد إيران، وتزامنا مع مسيرتها التنموية الاقتصادية وبناء المجتمع الديني، على حل القضايا السياسية الاجتماعية للعالم الإسلامي 24

ووفق البعض فان السياسة الخارجية الإيرانية تتبنى أربعة نماذج رئيسة هي التبني التحفيز الذاتي والمساومات والتصلب : 1- . إستراتيجية التبني : حيث تعتمد على الالتزام بالأعراف الشرعية الدولية، وقد ظهرت بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة حرب الخليج الثانية حيث التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة خاصة فيما يتعقل بتوقيع العقوبات على بغداد .

23- وكالة مهر الإيرانية (2013) سلوك الثورة الإسلامية الإيرانية، وكالة مهر الإيرانية، طهران، /11 تشرين الثاني / نوفمبر

24 سريع القلم، محمود (2006)، الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ،121 بيروت، لبنان ص 44

2-إستراتيجية التحفيز الذاتي : وتهدف إلى تأكيد دور إيران الإقليمي وضرورة احتسابها في المعادلة السياسية والإقليمية الآسيوية والخليجية العربية، وفي إطار هذه الإستراتيجية أعلن هاشمي رفنسجاني استعداد بلاده للتوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق يوم 3 شباط / فبراير 1991 وقد رفض البيت الأبيض الفكرة في اليوم الأول.

3- إستراتيجية المناورات : تدخل هذه الإستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية وتهدف إلى تحقيق أعلى معدل من الربح

4- إستراتيجية التصلب : تهدف هذه الإستراتيجية إلى إظهار استقلالية إيران عن الغرب وخاصة الولايات المتحدة وذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسة للثورة وعدم التخلي عنها، وهذه الإستراتيجية ليس لها علاقة فقط بالنواحي القانونية الدستورية بل تمتد إلى ما يسمى بالنفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين ذات الجذور التاريخية والثقافية وعادة ما تبدو بشكل تصريحات حادة من قبل العلماء للهجوم على الهيمنة الخارجية أو عند ٍ إستراتيجية الحشد التجييش الداخلي الخارجي وابراز الظلم الواقع على الذات من قبل الآخرين التي تسمى Camerlism image – self،وهذه الأنماط الإستراتيجية الأربعة في سياق السياسة الخارجية الإيرانية تكشف النقاب عن مدى تعقيد إجراءات صنع القرار الخارجي25.

المبحث الثاني : البعد الديني في السياسة الخارجية الايرانية

إذا كان البعد الديني له دور في صياغة أهداف السياسة الخارجية ، فإن هذا الدور بالنسبة إلى الحالة الايرانية مثله البعد الطائفي الذي كان حاسما في الترويج إلى الايديولوجية في الخارج واتخذ وسائل التحقيق ذلك ،ومنها الدعاية، أو تشجيع الاقليات الشعبية ،ومساندة التنظيمات، ويبرز هذا التأثير للبعد الديني على السياسة الخارجية والاهمية الكبرى له من خلال عرض مكانة الدين في الفكر الايراني في المطلب الاول ثم التطرق الى واقع ولاية الفقيه في المطلب الثاني

المطلب الاول :مكانة الدين في الفكر الايراني و التوظيف السياسي له

اولا : شكلت الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 أحد أبرز التحولات الاستراتجية في منطقة الشرق الاوسط خلال النصف الاخير من القرن العشرين، فقد ترتب على قيامها إعطاء الحركة السياسية الدينية في المنطقة بشكل خاص قوة دفع كبيرة، إذ تصاعدت هذه الحركة في نفوذها السياسي والثقافي لتكون أحد قسمات البنية السياسية والاجتماعية في المنطقة، إذ أحيت الثورة الايرانية وأفرزت مفاهيم تارخيية ومعاصرة كالمستضعفين والاستكبار وولاية الفقيه والثقافة الاستشهادية، وثنائية الشيعة والسنة والجدل المرتبط بهذا الموضوع ، كما ذللت هذه الثورة على إشكالية التوفيق بين منظومة القيم الدينية والمفاهيم السياسية الغربية كالديمقراطية، وكيف استطاع نظام الثورة أن يكيف هذه المفاهيم بشكل منح النظام قدرا من المرونة دون أن يمنحه المرونة كلها. كما دلا على قدرة النظام الديني على أن يتعامل مع التعقيدات الدبلوماسية الدو لية المعاصرة بشكل كان الكثيرون 26 يعتقدون فيه أن الحركات الدينية بشكل عام غيرمدركة للتعقيدات الهائلة في الواقع الدولي .

[25] مباشر ، عبده (2006) إيران تاريخ من إصلاح العظمة دار المعارف، القاهرة، مصر.

[26] وليد عبد احلي،مستقبل المكانة االقليمية إليران عام 8989)اجلزائر:مركز الدراسات التطبيقية و االستشراف8002،(،ص3.

فالنظام السياسي الايراني يتصف بسمته الدينية، فهو قائم على مبدأين أساسين، الاول هو الحكومة الاسلامية ، أما الثاني فهو ولاية الفقيه، ويتضح ذلك في مواد الدستور من خالل صياغتها وفق المنظور الشرعي، وفي إطار المذهب الرسمي للبلاد الا وهو المذهب الاثي عشري، حيث أشارت المادة الرابعة من الدستور إلى أن الموازين الاسالمية يجب أن تكون الاساس الذي تبنى عليه كافة القوانين والتشريعات والنظم في البلاد، وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بما ذلك السياسة الخارجية .

وتعد النظريات التي يمكن أن نفسر بها أي سلوك خارجي لاي دولة، والاطار المستخدم للتفسير وفهم أي أفكار أو ظواهر، و على هذا الاساس يوجد مجموعة من المقاربات الفكرية والنظرية الدينية التي لها دور في تفسير السياسة الخارجية الايرانية.

1– المقاربة البرغماتية :تقوم على مبدأ توظيف االاسلام لبناء إمبراطورية إيران تكون ذات طابع قومي ومذهبي، و هي في سبيل تحقيقها لذلك تعمل على تحقيق نمو داخلي معتمدة في ذلك على كل الامكانيات المتاحة والممكنة، لانها تنطلق من الداخل إلى الخارج ،وذلك عبر تدعيم قوة إيران التي ترى بأنها تتم من خلال التماسك الداخلي والذي لن يتحقق إلا من خلال الدين الاسلامي، و لذلك فيجب عليها أن تقوم بمهمة تصدير للثورة الاسلامية وكذلك تدعيم الحركات التحررية ذات الطابع الاسلامي حتى تتمكن من قوتها الايديولوجية عبر غزوها الفكري لانها تعتمد في ذلك لمحاولة نشرها ،المبادئ الايديولوجية الايرانية حتى تصبح تيارا عالميا يتمتع بالهيمنة والقوة على المستوى الخارجي .

2– نظرية تصدير الثورة :يرى الخميني أن شرعية الثورة الاسلامية الايرانية تتمثل في منطق الحدود المفتوحة، فولاية الفقيه لا تعترف بالحدود والاطر الجغرافية ،وأنها ليست محدودة بل تشمل عدد كبير من السكان، ولذلك ينبغي لهذه الثورة التي تنتقل إلى عموم البلدان الاسلامية وكذلك العالمية، والذي ينظر إلى الانظمة الملكية الدستورية نظرة رفض وشك، في إمكان تحقيق الوحدة الاسلامية ،أو الحكومة الاسلامية العالمية ،بناء على تصدير أفكار الثورة ،

3 –نظرية أم القرى: وضعها محمد لاريجاني ، وتفترض بتحول الجمهورية الايرانية إلى مركز الاسلام العالمي، تحت قيادة زعيم تكون له السلطة والصلاحية والولاية على الامة الاسلامية جمعاء، باعتبار أن الدين والعقلانية والوجدانية تقتضي تشكيل امة اسلامية واحدة، واختيار حكومة لتمثيل هده الامة،استنادا إلى التجربة التاريخية للدولة الاسلامية، التي وصلت إلى أوج تقدمها وتفوقها بفضل ذلك، وهذا الهدف سيتحقق بحسب نظرية أم القرى من خلال جملة من المراحل، وهي :المرحلة الاولى:و تقتضي ضرورة بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الاسلام الشيعي باعتبار أنه السبيل الوحيد لحياة الانسان والجماعة .المرحلة الثانية: وفيها السعي وبدل الجهود لاقامة الحكومات الاسلامية في الدول المختلفة، من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل و الطرق سواء كانت انتخابات أم استفتاءات....وفي بعض الاحيان قد تؤدي النهضة وثورة الشعوب والخروج إلى الشوارع الى هده النتيجةالمرحلة الثالثة: في الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب تحقيق الاهداف سالفة الذكر،ثم تشكيل الحكومات الاسالمية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الامة ، وتوحيدها تحت قيادة دولة أم 27 القرى التي تكون إيران مركزها .

[27] عادل عبد الله علي،محركات السياسة االيرانية في منطقة الخليج العربي)دبي:دار مدارك للنشر،ط2 ص.839-830

ثانيا : نظرية ولاية الفقيه واثارها في السياسة الخارجية الايرانية :

1 -: مفهوم نظرية ولاية الفقيه :

تفويض الفقهاء العدول الولاية على المجتمع الإنساني في عصر غيبة الإمام إمام الزمان المهدي المنتظر، من قبل الشارع المقدس، وذلك بصورة مباشرة، وبلا وساطة من الناس، وان الشارع الجاعل للولاية يعتبر الفقهاء العدول منصوبين للولاية، كما يعتبر الناس مولى عليهم، وولاية الفقيه هي نفس الولية الله أعطاها الله إلى نبيه الكريم والأئمة، وهي من أهم الأحكام الإلهية ومتقدمة على جميع الأحكام الإلهية، لا تتقيد صلاحيتها في إطار هذه الأحكام، فالحكومة واحدة من الأحكام الأولية، وهي مقدمة على الأحكام الفرعية حتى الصلاة الصوم الحج، وتستطيع الحكومة أن تلغي من جانب واحد الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الأمة إذا رأت أنها مخالفة لمصالح الإسلام أو الدولة، كما تستطيع أن تقف إمام أي تأمر عبادي أو غير عبادي يخالف المصالح العامة.28

أهمية نظرية ولاية الفقيه : تنطلق أهمية نظرية ولاية الفقيه أنها تبرر فكرة المهدي المنتظر للمذهب ألاثني عشري، وتساعده على التماسك في وجه التحدي، الذي فرضه موت الإمام الحسن العسكري دون أن يترك وحيا ظاهرا، حيث أن الفترة التي أعقبت الحسن العسكري اتسمت بضياع الشيعة ، ولان الجمهور منهم (الشيعة) يقول الخلف : خلف الحسن العسكري، أين هو، ومن يكون هذا والى متى يغيب، وكم يعيش هذا، وله الآن نيف وثمانون سنة، فمنهم من يذهب إلى انه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويجحد وجوده، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد البعيد29.

إن نظرية ولاية الفقيه لها أبعادا سياسية ومذهبية واسعة، فقد أدت الى صنع نظام مطلق للحكم تتم ممارسته في إيران، حيث أن الخميني، وأثناء وجوده في العراق قبل الثورة الإسلامية 1979طور هذه النظرية ولاية الفقيه والنيابة العامة للفقهاء عن الولي الفقيه لينقل هذه النظرية بعد ذلك إلى مرحلة جديدة حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمامة كاملة، وقد شكل ذلك القاعدة الفكرية التي قامت عليها الثورة الإيرانية، وقد أجاز الخميني إقامة الدولة بقيادة ممن تتوفر فيه خصائص الإمامة من العلم بالقانون والعدالة، كما وبناء على هذه النظرية اعتبر الفقهاء اوصياء للرسول صلى الله عليه وسلم من بعد الأئمة في حال غيابهم، وان ولاية الفقيه هي ولاية دينية إلهية، وقد حصر الحق في إقامة الدولة بالفقهاء فقط. فهي كانت مقترحا فقهيا ذا دلالة سياسية حول سيطرة الفقيه على الحاكم، وذلك لان السلطة إبان الثورة الإيرانية، كانت تبحث عن موجبات طاعة داخلية لضمان بقائها، وان الخميني كان بحاجة إلى شرعية دينية لحماية مشروعة السياسي ، من هنا أتت ولاية الفقيه بوصفها نظرية فقهية، لتسويغ سلطة الفقيه الذي يملك الصلاحية المطلقة في الدولة، حتى عنت الثورة الإيرانية العلاقة بين المؤسسة الدينية والمجال السياسي، والتوسع السياسي لنظرية ولاية الفقيه خارج حدود الحدود الإيرانية أدى إلى أن يكون هنالك نوع من الاحراج لدى المكون الشيعي في العالم العربي، حيث انتجت ولاية الفقيه ثنائية لدى الفرد بين الولاء للفقيه أو الولاء للدولة التي ينتمي إليه.

[28] الخميني، آية الله(1995) أنوار الهداية، في التعلقية على الكفالة، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، طهران، إيران،ص 260
[29] النعماني، أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم (2006) مدين للنشر، قم، إيران.ص 26

2- أثر ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية

تشكل نظرية ولاية الفقيه احد مصادر السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك بوصفها تجسيدا للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على الفكر الشيعي، حيث تبنى الدستور الإيراني النظرية نظرية ولاية الفقيه، وقد نصت المادة (5) في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي ، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير ، ونصت المادة (177) على انه لا يمكن تغيير ولاية الفقيه، أو مضامين المواد المتعلقة يكون النظام إسلاميا، أو أهداف جمهورية إيران الإسلامية، وتحتل السياسة الخارجية في إيران موقعا مركزيا، حيث تشكل ولاية الفقيه احد أهم مصادر السياسة الخارجية بوصفها تجسيدا، للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على فكرة الحاكمية ، فمنصب الولي الفقيه، تشكيل احد المحاور الأركان الأساسية المؤثرة في سياسة إيران الخارجية وتوجيهها . 30

صلاحيات الولي الفقيه وسلطاته خارج إيران : إن من صلاحيات وسلطات الولي الفقيه خارج دولة إيران ما يلي 1. : تعيين السياسات العامة للجمهورية الإيرانية والإشراف على حسن إجرائها بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام 2. .صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني لكونه يحتل منصب القائد العام لقوات المسلحة 3. .سلطة وصلاحيات إعلان الحرب، وبيده قرار إيقافها، ذلك لان إعلان الحرب إيقافها من المسائل الوثيقة الصلة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، فضلا على أن قائد الثورة قد امتلك دستوريا سلطة الإشراف على السياسات العامة للدولة من ضمنها السياسة الخارجية، وتحدديها، الأمر الذي يعطيه تفضيلا في هذا المجال حتى على رئيس الدولة ووزير خارجيتها، وان كان الدستور قد حث على التشاور مع مجمع تشخيص النظام قبل إقرار هذه السياسات ، ،هكذا يؤدي المرشد الأعلى أو الولي الفقيه دورا محوريا تتأثر به السياسة الخارجية. 31

المطلب الثاني : دور الخميني في السياسة الخارجية الايرانية

كان **للخومينى** دور كبير فى قيادة تلك الثورة يختلف عن دور **لينين** فى الثورة البلشفية ودور **ماوتسى تونغ** فى الثورة الصينية ، حيث كان فكر الخومينى أحد الأسس التى قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية ويظل ذلك الفكر مؤثراً فى النظام السياسى الايرانى رغم تعاقب الرؤساء واختلافهم ، وبالتالى فان هذة الأهمية تساعد على التعرف على خصائص الاطار الذى تدور فيه عملية صنع القرار فى ايران ، كما أن الدستور – الذى تم وضعه من قبل الخومينى فى 1979 – كان يمثل المحدد الثانى بعد الخومينى ذاته (كشخصية كاريزمية) فى تحديد علاقات السلطة وتحديد ملامح السياسة الخارجية وكيفية صنع القرار داخل الدولة ، كما أن الظروف التى وضع فيها الدستور وكذلك آلية وضعه والتصديق عليه وتغييره وآلية تغيره تعكس أبعاد صراع القوى السياسية فى ايران

30 البطينجي، عيد (2015)، أنماط السياسة الخارجية الإيرانية مجلة آراء العدد ،101 الجزائر، الجزائرص 1-2

31 الحسيني ، محمد صادق(1999)، الخاتمية ، المصالحة بين الدين والحرية، دار الجديد، بيروت ,ص12-13

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد الثاني والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2026م
www.ajsp.net

اولا: التعريف بالامام الخميني ومبادئه

اولا : ولد آية الله الخميني سنة 1902 في بلدة خمين جنوبي غربي مدينة قم الإيرانية مدينة تضم في نواصيها نحو تسعين قرية يمتد أقدمها إلى ألف وخمسمائة سنة مضت، ولم يتجاوز عمره 3 سنوات عندما قتل والده بين منطقتي خمين وآراك، امة تدعى هاجر بنت ميرزا احمد، نشا آية الله الخميني في قم وتتلمذ في النجف، وبعد عودته من الأخيرة اخذ يلقي الدروس في المدرسة الفيفية بقم وتزوج 1927 من ابنة الشيخ محمد الثقفي الطهراني، وكان موقع الحوزة العلمية في قم مؤثرا، وذلك من خلال جهود آية الله الحائري وحضور آية الله البرجردي.32 يعتبر الخميني مرجعا دينيا في الشيعة الاثنا عشرية، وهو مجتهد أو فقيه خبير في الشريعة الإسلامية، ومؤلف أكثر من 40 كتابا، لكنه معروف في المقام الأول لأنشطة السياسة، أمضى أكثر من خمسة عشر عاما في المنفى لمعارضته للشاه محمد رضا بهلوي، تناول نظرية ولاية الفقيه في كتاباته ووعظه لتشمل الحكم السياسي الثيوقراطي منق بل الفقهاء الإسلاميى . وللخميني أثره البالغ في قيادته لتاريخ إيران المعاصر، منذ قيادته للحركة في طهران في حزيران / يونيو 1963 ، حيث لم يكن معروفا آنذاك في الأوساط المرئية الوطنية. قاد الخميني الثورة الإيرانية عبر البيانات من باريس ، عندما تأكد عدم آية الله الخميني العودة إلى إيـ ران بالتعاون مع الجنرال هايرز بإغلاق مدارج المطار بوجه الطائرات، بحجة المحافظة على حياة الخميني، إلا أن قطاعات من الجيش أعلنت عدم رغبتها في النزول إلى الشوارع لإخماد المظاهرات مما حدا باختيار إلى الرجوع عن قراره.33

.ثانيا : خصائص فكر الخميني السياسي : إن الخميني كمفكر إسلامي شيعي له آراؤه الخاصة به والمشتقة من نظرية ولاية الفقيه التي صاغها أثناء وجود في المنفى قبل الثورة الإيرانية 1979م، وقد يكون هناك تطابق في وجهات النظر بين فكر الخميني والعديد من المصلحين ودعاه التغيير الإسلاميين في الاستناد إلى الإسلام كفكر وعقيدة منه حيث المبدأ أو الشعار في الخطوط العريضة التي ترتكز على مبدأ تحكيم الإسلام في الحياة واعتباره منهجا مركزيا للتغيير وصل المشكلات في الحياة لا يعني بالضرورة تطابقا تاما مع الآخرين في طريقة التفكير الأسلوب ومنهجية العمل السياسي، من هنا فان أهم ما يميز فكر الخميني السياسي التي تتميز بالخصائص المرتكزات الآتية 1. : حاكمية القانون الإلهي : الحكم الله باعتبار أن العقيدة الإسلامية عقيدة صياغة الإنسان، وان ليس في الإسلام حاكمية إلا لقانون واحد هو القانون الإلهي، وهذا ما يميز فكر الخميني الحاكمية للقانون الإلهي أو النص المقدس المتمثل في نظرية ولاية الفقيه، باعتبار أن ولايته امتداد لولاية الإمام المعصوم وتصديقا لقوله تعالى : " إنما وليكم الله ورسوله والذين امنوا" (سورة المائدة : الآية 55).

–2مبدأ أداء التكليف الشرعي : إن الحركة التغيرية للخيمني تبدأ من النوعية التبليغ مرورا بالخطاب السياسي الاستنهاضي للأمة وصلا إلى الثورة الدموية واقامة الح ِكومة الإسلامية من مبدأ أن الإنسان مأمور أن يبذل كل ما في وسعه في إحقاق الحق ِ ومحاربة الباطل في كل المراتب والمراحل بحسب قدرته وامكاناته حيث أن الإنسان مأمور بأداء التكاليف

[32] هويدي، محمد فهمي (1991)، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط.1
[33] كتاني، سليمان (2011)، الإمام الخميني شرارة باسم الله واحتراق الهشيم، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، إيران، ط.2

3.الدور المركزي للأمة : يعتقد الخميني أن الدور الرئيس في التغيير يمكن في تحرك الناس، حيث اعتبر أن كل القوى تعجز عن الصمود إمام قدرة الشعب العظمية وعندما يريد الشعب لن يتمكن احد من معارضته، من هنا فقد كان طبيعة المنهج السياسي الذي تبناه الخميني ارتكز على اعتبار دور الأمة دورا هاما ومركزيا وفاعلا أساسيا في حركة وإحداث التغيير السياسي المنشو د.

4. وحدة وتكامل النظرة الشريعة : اهتم الخميني بجميع جوانب الشريعة، ولم يرجح جانب على حساب جانب آخر ، فلم يهمل العبادات الجوانب الروحية، والدينية والتربوية الفردية، لمصلحة المعاملات الجوانب الاجتماعية السياسية، بل كان الخميني شموليا، حيث وأزل بين العمل الدعوي والتربية الروحية العبادية، من جهة بين العمل السياسي السعي للثورة الوصول إلى النظام والسلطة لتحكيم الإسلام في جميع الجوانب الاجتماعية السياسية للمجتمع من جهة، وكان يرى الخلل الذي تعاني منه الأمة الذي يمكن قفي تغليب الاهتمام بجانب دون الاهتمام بالجوانب الأخرى، أو التركيز على جانب حساب آخر عند من سبقه من المجددين والمصلين الإسلاميين. 34ومما سبق، وحسب المرتكزات التي تتميز فكر الخميني فان الخميني ينطلق من فكرة السياسي من وحدة الدين والسياسة، لذا يجب عدم الفصل بين الدين والسياسي لان السياسة الإسلامية سياسة تقوم على وسائل شرعية هدفها مصلحة الإنسان، حيث أن الدين الإسلامي يحوي قوانين لتنظيم جميع شؤون الحياة، فالدين نظام سياسي اجتماعي اقتصادي تكامل، وتحت هذا النظام تستند جميع حاجات الإنسان.

لذلك يمكن تلخيص افكار الامام الخميني بالتالي:

1- فكرة الحكومة الإسلامية:

الحكومة الإسلامية هي افضل الحكومات برأي الامام الخميني ، ويرى أن النظام الجمهورى هو أفضل البدائل التى ستوصلنا إلى المحتوى الاجتماعى للنظام السياسى ويحقق تقدم المجتمع، ولكن الحكومة الإسلامية عنده لاتشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهى حكومة دستورية وليست مطلقة أو مستبدة ولكن ذلك له معنى خاصاً عند الخومينى فالدستورية هنا تعنى التقيد بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة وليست النصوص الوضعية ، وبالتالى فالاختلاف هنا فى أمران : الأول هو أن البرلمان هنا يحول شرع الله إلى قواعد وإجراءات وقوانين قابلة للتطبيق ولايشرع بنفسه ، فلا مشرع غير الله سبحانه وتعالى ، وبالتالى فالمشرع هنا هو الله وليس الشعب ، وبطبيعة الحال فتلك الحكومة لم تستطيع أن تقيد مجلس شوراها دائماً بوظيفته المحددة له ومثال ذلك ما حدث خلال الأزمة الاقتصادية 35، أما الأمر الثانى فهو يتعلق بدور الفقهاء فى تلك الحكومة حيث أنهم يأتون على رأس تلك الحكومة الإسلامية ويتلخص ذلك فى فكر الخومينى فى نظرية ولاية الفقيه ومؤداها أن الحكام الحقيقيون هم الفقهاء والسلاطين هم مجرد عمال لهم أى أنها تتمدد من المجال الدينى إلى السياسى كما جعل للفقيه صلاحيات الانبياء فى الدور الذى يقومون به وميّز بينهم فى العصمة والخطأ وهو ما اتضح من خلال رؤيته لمبدأ ولاية الفقيه وأن العلماء الذين هم ورثة الأنبياء يمتلكون خصاصئص ما أسماه " الولاية الاعتبارية " ، والتى تشمل جميع الاختصاصات التى شملتها الولاية التكوينية التى كفلها الشارع سبحانه وتعالى للمعصوم وآل بيته الأطهار ، كما أن الخومينى برَر الولايتين الدينية والسياسية للفقيه بالعديد من الأسانيد الشرعية التى قدم لها تفسيراً يعتم على اجتهادات الآحاد ، ولكن تطبيق هذا الفكر

34 - الخميني، آية روح الله(2011)، الحكومة الإسلامية، درا الولاء، بيروت لبنان، ط1.
35 أمل حمادة ، الخبرة الايرانية فى الانتقال من الثورة إلى الدولة ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، 2007 ، ص 56 – 65.

لم يكن سهلاً نظراً للاختلاف داخل الطبقة الشيعية ولكن أفكار الخومينى حكمت شكل النظام الايرانى كما حكمت ممارساته السياسية 36.

2- فكرة الأممية الدينية :

انتقد الخومينى النعرات القومية التى تقسم العالم الاسلامى إلى ترك وأكراد وعرب وفرس . وأرجع إثارتها إلى تآمر القوى العظمى التى لاهمَ لها إلا بعث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين ، ولكن هذا النقد الحاد الذى وجهه لمفهوم القومية ، وتمييزه بينه وبين مفهوم الوطنية ، لم يتمتع بانبهار الشخصية القومية الايرانية ، وأهم من ذلك أنه لم يعصم بعض مؤسسات الدولة – خاصة فى السنوات المبكرة الثورة – عن التعبير عن شدة مشاعرها القومية .

وقد كانت من أهم أسباب حرب الخليج الأولى فكرة القومية ومدى معارضة الخومينى لها واعتبار العراق دولة داعية لتلك الفكرة ، وقد ميَز الامام بين الفكرة القومية المثيرة للعداوات بين المسلمين وحب الوطن المثير للحمية فى الدفاع عن الأرض .

أيضاً كان ذلك مختلفاً عند التطبيق على أرض الواقع ، ومثال ذلك أن الخومينى فى وصيته فرَق بين شعب ايران وشعب الحجاز ، كذلك ما فعلته قوات الحرس الثورى الايرانى فى الحرب مع العراق من تصرفات أظهرت أنها حرب قومية ، أيضاً تحفظ ايران على نشأة مجلس دول التعاون الخليجى واقتصاره على ضم دول عربية فقط .

3- فكرة الحياد :

تبنى الخومينى فكرة الحياد من محتوى اسلامى عبر محددات شرعية هى عدم جواز الخضوع لغير الله سبحانه وتعالى أى لا لقوة من شرق أو غرب ، وتآمر القوى العظمى على الإسلام كدين وعلى المسلمين كأمة وهو ما يستوجب ألا نسمح لها (أن تحكم بلادنا) ، والحفاظ على الهوية الذى لا يتأتى إلا بمقاومة محاولة مسخها وتحويل المسلمين إلى (دمى وعملاء) ، والترابط الوثيق بين الدين والسياسة ورفض فصلها كأثر من أثار التبعية للخارج 37

لكن مفهوم الحياد كما حدده الخمينى اصطدم بطرحه الخاص بتقسيم العالم إلى مستكبرين ومستضعفين ، طالما أن هذا التقسيم كان يعنى فى جوهره التحيز للمستضعفين ضد المستكبرين ، وعندما حاول الخومينى التوفيق بين هذين الطرحين لم تزد محاولته الوضع الا غموضاً فالخومينى يرفض أى شكل من أشكال التدخل الخارجى فى أى شأن من شؤون الدول الأخرى ، لكنه يعود ليستدرك فى مواضع أخرى مؤكداً على ضرورة مكافحة المستكبرين ووجود ايران بجانب كل من يكافح ضده ، وحدد الهدف من ذلك وهو تصدير الثورة إلى كل الدول الإسلامية بل إلى كل الدول حيث يوجد مستكبرين يحكمون ضعفاء ، وهو يميز بين حروب هجومية لا تلجأ إليها ايران لتصدير ثورتها وبين حروب دفاعية تضطر إليها ، لكن الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم حدود شديدة الالتباس فى واقع الأمر .

[36] نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص 55 - 58.
[37] أمل حمادة ، مرجع سابق ص 115 – 116.

ثانيا :فهم السياسة الخارجية والتعرف عليها من خلال فكر الإمام الخميني(قده)

ان نظرة الامام الخميني للسياسة الخارجية يمكن دراستها من خلال الاطلاع على المتغيرات التالية :

1- : متغير الإنسان: من خلال نظرته العرفانية والأخلاقية يبدي الإمام الخميني(قده) اهتماماً خاصاً بباطن الإنسان وروحياته وصفاته وأخلاقه وسيرته، ويتصدى في خطاباته وكتاباته لدراسة الإنسان والفرد حيث كونه مهذباً أو غير مهذب، ففي كتبه نجد الإنسان أحياناً بما هو إنسان، وأحياناً بما هو في منزلة حاكم وسياسي، وأحياناً على شكل أفراد أو مجتمع إنساني. ويتناول أعماله وسياساته الداخلية والخارجية حسب موقعه بدرجات متفاوتة. فيقول الإمام(قده) عن خلق الإنسان:"اعلم أن الإنسان أعجوبة لها نشئتان وعالمان، نشأة ظاهرة ملكية دنيوية وهي بدنه. ونشأة باطنية غيبية ملكوتية من العالم الآخر 38.إن الإمام(قده) يرى أن نفس الإنسان عند فطرها كالصفحة الخالية من أي رسم، قد أودع فيه نور الاستعداد واللياقة لنيل أي مقام. أما عن كيفية رشد النفوس الإنسانية ونموّها فيقول: "اعلم أن النفوس الإنسانية عند بدء ظهورها، وتعلّقها بالأبدان، وهبوطها إلى عالم الملك كانت تحمل بالقوة جميع العلوم والمعارف والملكات الحسنة والسيئة، بل جميع الإدراكات والفعليات، ثم تحولت إلى الفعلية شيئاً فشيئاً، فظهرت فيها الإدراكات الضعيفة الجزئية أولاً بعناية الله جلّ وعلا، من قبيل الإحساس باللمس والحواس الأخرى الأخس فالأخس، ثم حدثت فيه بعد ذلك الإدراكات الباطنية وبالتدريج أيضاً، لكنه بقي في ملكاته بالقوة أيضاً، فإذا وقع تحت تأثيرات ما، تغلبت الملكات الخبيثة فيها بحسب النوع، وصار ميالاً إلى القبح وعدم الاتزان... ولما كانت عناية الله تعالى ورحمته قد شملت ابن آدم من الأزل، فقد جعل فيه نوعين من المربين والمهذّبين بتقدير كامل، وجعلهما كالجناحين... أحدهما المربي الباطني وهي قوة العقل والتمييز، والآخر المربي الباطني وهي قوة العقل والتمييز، والآخر المربي الخارجي وهم الأنبياء وإدلاّء طرق السعادة والشقاء".يتحدث الإمام(قده) عن وجود القوى الثلاثة في باطن الإنسان، ويعتبر أنها منبع جميع الملكات الحسنة والسيئة، ومنشأ جميع الصور الغيبية الملكوتية. هذه القوى الثلاث هي: قوة الوهم، وقوة الغضب، وقوة الشهوة. وإن الإفراط والتفريط في أي منها يعود على الإنسان بالضرر. ويشير الإمام(قده) إلى حديث الإمام الصادق عليه السلام حيث يقول "الغضب مفتاح كلّ شرٍّ 39"فيقول "إن أكثر الفتن الكبرى، والأعمال الفجيعة وقعت بسبب الغضب واشتعاله .واعتبر الإمام(قده) أن السياسة الخارجية للدول العملية والقوى الكبرى مرتبطة بالقوى الباطنية وعدم التهذيب، فقال عن أعمالهم وتصرفاتهم: "يقهر ويظلم كل من تصل إليه يده، وكل من يبدي أمامه أي مقاومة يفعل به ما أمكنه فعله، وعند مواجهته لأي أمر لا يلائمه يشعل الحرب والضجيج، ويبعد عن نفسه مضار ما لا يلائمه بأي وسيلة كانت، حتى لو أدى ذلك إلى أي إفساد في العالم... وكذلك هي قوة الغضب عند الإنسان، بحيث إذا أصبح مالكاً مطلقاً للرقاب في بلدٍ ما، فإنه سيلتفت إلى البلد الآخر الذي لم يمسك بزمامه بعد، بل إنه كلما طالبت يده أكثر كلما ازدادت هذه القوة فيه. وكل منكر لذلك ما عليه إلا أن يراجع نفسه، وينظر في حال أهل هذا العالم من قبيل السلاطين والمتمولين وأصحاب السلطة والمناصب، عندئذٍ سيصدقنا لنفسه شيئاً لا يذكر.اعتبر أن السياسات الهجومية ودخول القوى الأجنبية إلى دول العالم الثالث والدول الإسلامية ناشئ عن وجود حكام لا يهتمون بمصالح الشعوب، ويقومون بأي عمل من أجل امتلاك السلطة وتأمين مطامعهم فهو يرى أن مشكلة العالم المعاصر المبتلى بالحروب وسفك الدماء تنشأ من الأفراد غير المهذبين وأن وقوع الحربين العالميتين الأولى والثانية وسائر الفجائع العالمية كان بسبب وقوع الأسلحة بيد أفراد غير صالحين فيقول في هذا المجال: "عندما لا يعتمد السياسيون الطريقة الأخلاقية والإنسانية، فيتحرك الطعّان، لكنه ليس طعّان الحيّ، بل طعّان منطقة واسعة من الدنيا، فما ورد في الرواية "إذا فسد العالم

[38] he Analysis of Foreign Policy Outputs U.S.A.: Charles E. Merrill Publlshiny Company
[39] الاربعون حديثا للامام الخميني

فسد الحاكم" فإن مصداقه الأعلى هم علماء السياسة الفاسدون هؤلاء، الذي يجرّون العالم نحوا لفساد... فلو رحل أولئك عن العالم، لوجد الناس الهدوء والسكينة[40]

.وقد بيّن الإمام الخميني(قده) كيف تكون سياسة اللاشرقية واللاغربية معتمدة على الصراط المستقيم، خلال لقائه بمسئولي وزارة الخارجية، فقال: "بناءً على هذا، فإننا عندما نكون موحّدين، وعندما نكون يداً واحدة، عندها يمكننا أن نقف بوجه العالم كله ونقول إننا لن نسير نحو المغضوب عليهم ولا نحو الضالين. لن نسير نحو الغرب، ولا نحو الشرق.

ثانيا– متغير المحيط: وقد قسّمت متغيرات المحيط إلى مجموعتين: المحيط الداخلي (البلد) والمحيط العملياتي (النظام العالمي) ويعود الإمام(قده) إلى باطن الإنسان وتأثيره على أعمال الفرد السياسي وتحركاته، فيوضح العلاقة بين متغيريّ كلا المحيطين ومتغير الإنسان.

2/1– المحيط الداخلي: بما أن متغيرات المحيط الداخلي عديدة، فسنشير باختصار إلى ثلاثة متغيرات فقط هي: نوع الحكومة، نوع المجتمع، الإمكانات والقدرات. أ– نوع الحكومة: هناك عدة تقسيمات مطروحة لأنواع الحكومات، لكن المسلّم به هو أن السياسة الداخلية والخارجية للدول تتأثر بنوع هدف الحكومة وتركيبتها. وقد أشار الإمام الخميني(قده) في كتاب الحكومة الإسلامية إلى حكومات الاستبداد والتسلّط المطلق، والمشروطة المتعارفة، والملكية، والإمبراطورية. ويقول عن الحكومة الإسلامية: "إنّ الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون.

ب– نوع المجتمع: المجتمع الذي يريده الإمام الخميني(قده) هو مجتمع توحيدي من خصوصياته: أنه هادف ومنظم ويسعى نحو الوحدة والاستقلال .ويعرّف الإمام(قده) المجتمع التوحيدي فيقول: "المجتمع التوحيدي هو المجتمع التوحيدي بمعناه الحقيقي، لا بمعناه المغلوط... ومع حفظ جميع الرتب، لكن أفراده يحملون نظرة واحدة، وكأنهم موجود واحد)".ويرى الإمام(قده) أن الإنسان بمنزلة المجتمع التوحيدي، حيث العقل يأمر، واليد تتلقى الأمر. لكن كليهما يسيران في طريق واحد، كل الأعضاء تعمل لإدارة هذا البلد الفردي أي الإنسان والجميع في المجتمع التوحيدي في خدمة الإسلام. يرى الإمام الخميني(قده) إن استقرار النظم، سيؤدي إلى إيجاد الوحدة والانسجام، وأن كل انتصارات البلد الإسلامي وتقدمه ينشأن من وحدته وانسجامه، اللذين يؤديان بدورهما إلى حفظ النظام[41] .

ج– الإمكانات والقدرات(مصادر القوة): وتنقسم مصادر القوة إلى مجموعتين مادية ومعنوية. ويشير الإمام(قده) إلى المصادر المادية للقوة، لكنه يولي المصادر المعنوية للقوة الأهمية الكبرى. ويعتبر أن من عوامل انتصار الثورة الإسلامية وجود الإمدادات الغيبية وإيمان الناس ووحدتهم وروحية الاستشهاد، فيقول: "إننا لم نتغلب على – هذه المشاكل وعلى هذه المصائب التي وردت علينا – بقدرتنا الطبيعي،لأن قدرتنا كانت – حسب الطبيعة – قدرة ضئيلة جداً... لقد انتصر شعبنا في هذا النهضة باتكاله على الله فقط . ويؤكد الإمام(قده) على العقائد الذهنية للناس كثيراً خلال حديثه عن المصادر المعنوية للقوة، فيقول: "إذا كنتم تفكرون وتعتقدون أنه بإمكاننا أن نكون مستقلّين، وأن لا نكون مرتبطين بالآخرين، فستكونون كذلك... أيها الصناعيون ويا من تعملون في المرافق الصناعية، إذا اعتقدتم بذلك، وبأنه يمكنكم أن تكونوا صنّاعاً، ويمكنكم أن تبتكروا، فستتمكنون من ذلك .وفي مجال المصادر المادية للقدرة، يؤكد الإمام

[40] صحيفة النور ج 18
[41] صحيفة النور ج11، ص 110و 223 .

الخميني على جعل البلد صناعياً وتحديثه 42ويعتبر أن من المصادر المادية للحكومة الإسلامية، مصادرها المالية، ومنها: الضرائب الخمس والأنفال.

الإسلامي"

2\2- المحيط العملياتي (المحيط الخارجي): تتأثر السياسة الخارجية بمتغيرات متعددة للمحيط العالمي، منها النظام العالمي والدول والشعوب والمنظمات الدولية والحقوق الدولية. آراء الإمام ونظراته إلى هذه المتغيرات واسعة جداً، نورد هنا بعضنا منها بإيجاز:

أ- النظام العالمي: إن هيكلية النظام العالمي مازالت تفتقر إلى القدرة الفائقة ولا يزال منطق القوى الكبرى يحكمها، وتقوم هذه القوى بمواجهة أي بلد يسعى للاستقلال مواجهة وحشية، ولا تكف عن التآمر ضدّه ويشير الإمام إلى موانع المحيط العملياتي التي تقف في طريق السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية فيقول: "لما كان رفع الحرمان جزءاً من عقائدنا وتقاليدنا، فإن ناهبي العالم لم يتركونا أحراراً في هذا المجال، وقد ضيقوا دوائر حصارهم ليضعفوا الحكومة والمسؤولين في بلدنا، وصبوا حقدهم وكرههم وخوفهم ووحشيتهم من هذه الحركة الشعبية والتاريخية على شكل آلاف المؤامرات السياسية والاقتصادية 43

ب- الدول: وقد قسّم الإمام الخميني(قده) الدول إلى مجموعتين: إسلامية وغير إسلامية، ورسم العلاقة مع تلك الدول على النحو التالي: "تقيم الدول الإسلامية علاقات معنا، ونحن نراعي هذه العلاقات مادامت في مصلحة الإسلام والمسلمين... أما الدول غير الإسلامية فمن أراد منهم التعامل معنا بعدل، وأن يعتبرنا... فسنتفاهم معه، وعليه أن يعوّض عن الظلم الذي ألحقه بنا44

ثالثا :متغير الدور: الأدوار الوطنية تطلق على مجموعة الالتزامات والواجبات التي تنوي الحكومة الوفاء بها وتنفيذها. فالأدوار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوجهات وأهداف السياسة الخارجية45 وللحكومة الإسلامية أدوار في سياستها الخارجية أهمها :

1- الحكومة المستقّلة والفّعالة: إن المقصود بالاستقلال في السياسة الخارجية لأي بلد، هو الاستقلال في المراحل الثلاثة: وضع السياسات، اتخاذ القرارات، تنفيذ القرارات. وتظهر مصاديقه في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والدفاعية وغيرها. ورغم أن النظرة الأولى تركز اهتمامها على الاستقلال السياسي، لكن الإمام الخميني(قده) يرى أن الاستقلال الثقافي أهم، حيث يؤكد الإمام على متغيّر الإنسان وعقائده وذهنيته الفردية، ويعتبر أن ثقة الإنسان بنفسه وبأفكاره وعقائده شرط للوصول إلى استقلال البلد. 46

2 - حفظ النظام الإسلامي والسيادة: "، يجد الإمام الخميني(قده) أن حفظ النظام الإسلامي من الواجبات الإلهية، فيقول: "إنَّ حفظ حدود البلد الإسلامي من هجوم الأجانب، والحدّ من تسلّط المعتدين عليه أمر واجب عقلاً وشرعاً 47وفي كتاب "الحكومة الإسلامية" وعلى هامش أحكام الدفاع يدرج الآية ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ....﴾ فيقول: "هذه الآية تأمرنا أن نكون أقوياء ما استطعنا ذلك، وأن نكون مستعدين، لئلا يتمكن أعداؤنا من ظلمنا، والاعتداء علينا.

42 آئين انقلاب إسلامي"، آراء وأفكار الإمام الخميني، ص 167
43" فرياد برائت" ص 43 .
44 صحيفة النور ج 11 ص 23
45 [في بيان أنواع أدوار الحكومة الإسلامية ومفهومها استفدنا من كتاب "مباني تحليل ساست بين الملل" لهالستي، ص 199-208، طبعة 1994م .
46 صحيفة النور، ج19، ص 56 .
47" [شؤون واختيارات ولي فقيه"، ص 23 .

3- الحكومة القدوة: نظراً لوجود خصوصيات في الثورة الإسلامية والشعب الإيراني، لذا فإن الإمام(قده) يرى فيهما قدوة وأسوة لسائر الشعوب، ويعتبر أن التحول الذي حصل في الشعب الإيراني هو تحوّل نفسي، نظراً للآية الشريفة ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ وكانت نتيجة ذلك التغيير النفسي ذهاب النظام الطاغوتي، وقيام نظام إسلامي مكانه 48

4 –المدافع العقائدي الخاص، وتعميم ذلك: وقد ميّز سماحة الإمام الخميني(قده) بين الإسلام الأمريكي والإسلام المحمدي الأصيل، واعتبر أن من واجب الشعب والحكومة الإسلامية الدفاع عن الإسلام المحمدي الأصيل ونشره، ومن هنا يبرز مفهوم ومعنى تصدير الثورة الإسلامية. وقد بين الإمام الحد بين الإسلام المحمدي الأصيل والإسلام الأمريكي بقوله: "إن الإسلام الذي يحمل لواءه الحفاة والمظلومون وفقراء العالم، وأعداؤه هم الملحدون والكفار والرأسماليون وعبدة المال والثروة. إنه الإسلام الذي يفتقر أنصاره الواقعيون دوماً إلى المال والقدوة، وأعداؤه الحقيقيون هم كانزو الذهب الماكرون وذوو القدرة اللاهون والمتقدّسون الجاهلون49 .ويرى الإمام الخميني(قده) أن فلسفة نشر الإسلام المحمدي الأصيل هي الرسالة الإسلامية العالمية لإقامة نظام عالمي عادل. وأن المقصود من تصدير الثورة هو نشر الإسلام ويعتقد الإمام في هذا المجال: "إننا بتصديرنا لثورتنا الذي هو في الحقيقة نشر للإسلام الصحيح وبيان للأحكام المحمدية، سننهي سيطرة وسلطة وظلم ناهبي العالم50.

بناءاً على ما تقدم فإن كل بلد يرى لنفسه دوراً يتبلور في إطار استراتيجية السياسة الخارجية، ويرسم أهداف سياسته الخارجية على أساسه

إن ما طرح هو بيان موجز للإطار العام للأسس النظرية للسياسة الخارجية في نظر الإمام الخميني(قده) في هذا البحث النظري الذي يحتاج إلى تحقيق وتمحيص أكثر تتولنا دراسة السياسة الخارجية ومتغيراتها الثلاث: الإنسان والمحيط والأدوار. ويمكننا الاستنباط من البحث أن اهتمام الإمام في نظرته للسياسة الخارجية ترتكز على الإنسان وسيرته، ومن خلال التحليل بمستوى أكثر تفصيلاً يمكننا التعرف على آراء الإمام أكثر. يرى الإمام أن هناك صراطاً مستقيماً للإنسان، وللحكومة والحكام هناك صراط مستقيم أيضاً، ويتجلى في السياسة الخارجية بسياسة اللاشرقية واللاغربية. وأي حكومة تسير على الصراط المستقيم فإن استراتيجيتها وأسسها وأهدافها وتصرفاتها في السياسة الخارجية ستكون استمراراً لحركة الأنبياء عليهم السلام. ومن خلال استعراضه لعوامل المحيط الداخلية والعالمية المؤثرة على رسم السياسة الخارجية، يؤكد الإمام الخميني(قده) على تقوية العقائد الذهنية العامة للناس، وعلى توعية الشعوب واستنهاضها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للحكومة الإسلامية. ويرى الإمام(قده) أن تصدير الثورة هو نشر الإسلام المحمدي الأصيل، وهي رسالة الحكومة الإسلامية والتزامها، وأن ذلك يترجم من خلال دعم الشعوب المحرومة والمستضعفة، والدفاع عن حكومة الإسلام العالمية. وإن أدوار الحكومات الإسلامية تجد معناها ومفهومها في هذا الأمر

عقيدة السياسة الخارجية لآية الله الخميني

ترجمت نظرة الخميني للعالم، كما تبلورت بحلول وقت الثورة الإيرانية عام 1979، إلى عقيدة السياسة الخارجية التي استندت إلى مبدأين رئيسيين هما عدم الانحياز وانتشار الثورة الإسلامية خارج إيران.

48" آئين انقلاب إسلامي"، ص 172-173 .
49" آئين انقلاب إسلامي"، ص 460 .
50 رجستجوي راه از كلام إمام"، ج10، ص 435.

"لا شرق ولا غرب، بل الجمهورية الإسلامية"

أولها، عدم الانحياز، يجسده شعار الخميني "لا شرق ولا غرب، بل الجمهورية الإسلامية"، الذي يعكس أيضا اعتقاده، المبين أعلاه، بضرورة منع نفوذ القوى الأجنبية غير الإسلامية من أجل أن تتشكل جمهورية إسلامية وتزدهر.

وعلى حد تعبيره هو نفسه: "يجب أن نصبح معزولين لكي نصبح مستقلين".51علاوة على ذلك، يرسم الخميني في خطابه صلة واضحة بين عقيدة السياسة الخارجية هذه والإسلام. ففي إعلانه عن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، على سبيل المثال، أعلن اية الله! أنتم تعلمون أننا لا نتواطأ ولو للحظة مع أمريكا والاتحاد السوفيتي والقوى العالمية الأخرى، وأننا نعتبر التواطؤ مع القوى العظمى والقوى الأخرى بمثابة إدارة لظهورنا للمبادئ الإسلامية.52 إن العلاقات مع القوى العالمية يجب أن تساوي إدارة [إيران] ظهرها للمبادئ الإسلامية ، يشير ، إذا ذكر بشكل مباشر ، إلى أن الجزء الشرقي أو الغربي من مبدأ سياسته الخارجية لم يكن قائما على الرأي القائل بأن الإسلام يتطلب رفض القوى غير الإسلامية. يمكن ملاحظة هذا الرأي أيضا في خطاب الخميني في فبراير 1981 أمام مجموعة من الأفراد الجويين ، الذين تحدث عن شكوكه في ان بعض الثوار سيحاولون استغلال الثورة الاسلامية لتحقيق مكاسب شخصية .

إلى جانب البيان السابق ، يشير هذا إلى أن رفض النفوذ الأجنبي ، وخاصة الأمريكي ، هو عمل صالح دينيا. في المقتطف التالي من الحكومة الإسلامية (1979) ، يفسر الخميني أيضا جزءا من مبدأ السياسة الخارجية "لا شرق ولا غرب" الذي يشدد على الجمهورية الإسلامية ، من خلال ربط إنشاء وتوطيد الأخيرة ، برفض القوى غير الإسلامية:

خاتمة

يتضح من تحليل أهداف السياسة الخارجية الإيرانية المعلنة في الدستور الإيراني، وجود طموح إيراني يتعدى المحافظة على استقلال إيران ووحدة أراضيها، ليمتد هذا الطموح شاملاً إيجاد أرضية عالمية لتقبل النموذج الإيراني في الحكم سيما في الدول الإسلامية، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور من وجوب إقامة حكومة الحق والعدل في أرجاء العالم كافة، وبالتأكيد من وجهة نظر إيرانية ليس هناك أفضل من نموذج الحكومة الإيرانية في هذا الصدد. كما يوجد تناقض واضح في أهداف السياسة الخارجية سيما المتعلق منها بنصرة المستضعفين في أي جزء من العالم، وفي نفس الوقت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث لا يمكن أن تتم تلك النصرة وتقديم الدعم أي كانت صوره دون التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

كما ترفض إيران من خلال ما وضعته من أهداف لسياستها الخارجية الانحياز لأي من الدول المتسلطة، وتدعو لطرد الاستعمار وترفض الوجود الأجنبي، هذا بالإضافة لأنها ترفض إقامة علاقات مع الدول التي تسميها محاربة بما يسمح لإيران أن تضع كافة الدول التي

51 Walt, S. (1997) Revolution and War. New York: Cornell University Press. p. 265. 359

52 COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS (n.d.) Letter from Ayatollah Khomeini regarding weapons during the Iran-Iraq war. [Online] Available from: http://www.cfr.org/iran/letter-ayatollah-khomeini-regarding-weapons-during-iran-iraq-war/p11745 [Accessed: 1 February 2014.

تسلك سياسة خارجية تختلف أو تتعارض مع سياستها ضمن الدول المحاربة. وتسعى إيران أيضاً من خلال أهداف سياستها الخارجية إلى تقوية روابط الأخوة الإسلامية بما يجعل المسلمين جميعاً في نهاية الأمر موحدين تحت راية ولاية الفقيه.

من زاوية أخرى، فقد اختلف التزام السياسة الخارجية الإيرانية بالأهداف المعلنة في الدستور الإيراني، طبقاً لاختلاف الظروف المحيطة بإيران داخلياً وخارجياً. كما تم تطويع هذه الأهداف والأسس التي استندت عليها بما يراعي مقتضيات الواقع مع عدم الابتعاد عن قيم الثورة الإيرانية، ولا عن المكاسب التي حققتها، ولا عن تقديم المصلحة القومية على ما سواها.

من هنا فقد غلب على المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإيرانية التي عرفت بإيران الثورة "1979–1989"، الشعارات الثورية لا سيما مبدأ تصدير الثورة والتي أدت بمجملها إلى توتير علاقة إيران الخارجية.

وفي المرحلة الثانية من عمر الجمهورية الإيرانية، مرحلة إيران الدولة "1989–2007"، والتي بدأت مع انتهاء حرب الثماني سنوات مع العراق، ووصول رفسنجاني إلى السلطة، اتجهت إيران في طريق إعادة النظر في سياستها الخارجية بما ينسجم مع الواقع الجديد لإيران بعد الحرب، والذي كان يتطلب انفتاحها على الدول الأخرى لإعادة بناء ما دمرته هذه الحرب، من هنا فقد اتبعت إيران في هذه المرحلة سياسة قائمة على تحسين العلاقات مع الدول الأخرى، والتي كان لها أثر إيجابي على علاقاتها الخارجية.

وفي المرحلة الثالثة من عمر الجمهورية الإيرانية برئاسة خاتمي، والتي عرفت بمرحلة إزالة التوتر في سياسة إيران الخارجية "1997–2005"، فقد تركزت أهداف السياسة الخارجية على إزالة التوتر مع الدول الأخرى، لا سيما من خلال فكرة حوار الحضارات التي طرحها ووجدت صداها في السياسة الخارجية الإيرانية، لتشهد هذه الفترة انفتاح إيراني على العالم الخارجي وتحسين علاقاتها معه.

أما التحول الذي اتسمت فيه السياسة الإيرانية بعد تولي نجاد الرئاسة عام 2005، فقد كان لصالح عودة غلبة الشعارات الثورية على السياسة الإيرانية، بما فيها من تصدير لهذه الثورة للعالم الخارجي. من هنا يفهم تعاظم دور الحرس الثوري واتسع نفوذه كثيراً في عهده، ليدعم ثورية السياسة الإيرانية. هذا وقد تسببت سياسة نجاد الثورية تجاه الملف النووي على وجه الخصوص، والدور الإيراني في العراق وفلسطين ولبنان بالإضافة للموقف من إسرائيل، في توتير علاقات إيران الخارجية مع العديد من الدول سيما الغربية منها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

توصلت الدراسة الحالية إلى النتائج التالية :

1– من الطبيعي القول بتأثير ولاية الفقيه في السياسة الخارجية الإيرانية وكل تفاصيل الحياة

السياسية الداخلية والخارجية فإيران تقيم حكم ديني نثيولوجي ثيوقراطي بناء على نظرية

ولاية الفقيه التي جاء بها آية الله روح الله الخميني .

2– أيديولوجيا إيران كدولة إسلامية تم إعلانها عام 1979 ثورية تجمع بين الإمامة المثالية

المعصومة ومبادئ الثورة الحسينية ضد مل تسميه الظلم الاستبداد والخلل والانحراف،

وبين الأفكار الأممية اليسارية في دعواتها التحرير الطبقات المسحوقة في العالم والتحرر

من الاستعمار وتلك الأفكار من صميم ولاية الفقيه.

3- كانت السياسة الخارجية الإيرانية ولا تزال محل جدل بسبب نظرية ولاية الفقيه بسبب طبيعتها المعقدة ولما تحويه من الثورية الغموض والتحرك السريع في بعض الأوقات الأمر الذي انعكس سلبيا على السياسة الخارجية الإيرانية وفي تداخل مفاهيم القومي والثوري والبراجماتي، والانتقال تارة بين دائرة المذهبية وتارة بين دائرة المصالح.

4- إن سياسة إيران الخارجية ما هي إلا نتاج الأيديولوجية الثورية التي تحاول أن تتبناها ، والمبنية على المذهب الشيعي الاثنى عشرية وولاية الفقيه وقد شكلت إيران عن طريق تلك الأيديولوجية التمدد أي نشر تلك النظرية عن طريق التوسع، الأمر الذي ضاعف الجدل بين السنة والشيعة وقد تمحور الخطاب الإيراني تحت مفهوم ولاية الفقه الذي يعد من أكثر المفاهيم إشكالية بين الطرفين.

5 تبنت إيران في سياستها الخارجية خطابا سياسيا دعائيا منبثق عن الخطاب الديني كجزء أساس من سياستها الخارجية ، مما أملى عليها سياسة لنشر الوعي بين المسلمين لمعتقدات الثورة الإيرانية، ومن ثم نظرية ولاية الفقيه.

6- استخدمت إيران مصطلح تصدير الثورة المنبثق من نظرية ولاية الفقيه لذلك نراها تستخدم عامل الثورية والخديعة أحيانا في سياستها الخارجية وما يتماشى مع أهدافها الخاصة، فالثورة الإيرانية حسب اعتقادها إنما جاءت للتخلص من الظلم الاستبداد ولكن افعلها في سوريا اليمن ولبنان والعراق هي عكس تلك النظرية فهي تساعد نظام الأسد ضد شعبه على سبيل المثال.

7- كان عاملا التاريخ والدين ونظرية ولاية الفقيه هما الإطار المحدد لسياسة إيران تجاه الدول العربية من قبل ظهور الدولة الحديثة، ويمكن القول إن عامل الدين ولاية الفقيه يبدو كحاضن سياسي لمحددات العلاقة بين إيران وغيرها وخاصة البلدان العربية.

8- إن سلوك إيران السياسي المستمد من المادة (152) في الدستور الإيراني المتعلقة بسياسة إيران الخارجية، ما هو إلا محاولة لتوظيف عامل الدين (نظرية ولاية الفقيه) في السياسة الخارجية كقوة ناعمة من اجل تعزيز حضورها السياسي في المنطقة وخاصة في العراق، وسوريا، واليمن ، ولبنان.

9- كان الخطاب السياسي الإيراني يحاول دائما أن يعكس الهوية الدينية الشيعية القائمة على نظرية (ولاية الفقيه) الأمر الذي أدى إلى تراجع الخطاب القومي.

10- بعد تحددي وبلورة ملامح السياسة الخارجية الإيرانية من خلال الأبعاد السابقة تظهر لنا أنماط السلوك السياسي الإيراني المبني على نظرية ولاية الفقيه، على النحو الأتي : أولا : نمط توسعي إمبراطوري أو حركي نشط. ثانيا : نمط عدم الانحياز أو الحياد ورفض الانضواء في تحالفات تحت مظلة دولة كبرى.

ولذلك لم تكن نظرية ولاية الفقيه قد أثرت تأثير أساس في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ، فقد كانت تتغاضى عن تلك النظرية في بعض الأوقات لتحقيق مصالحها الخاصة وخاصة في القضايا الخارجية العليا وعلاقتها مع الدول الكبرى.

قائمة المراجع) نظام(APA

أولاً: المصادر الرسمية (الدساتير والوثائق)

- مجلس الشورى الإسلامي .(1989) .*دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية* .وزارة الإرشاد الإسلامي.

ثانياً: الكتب

- الخميني، ر .(2002) .*الحكومة الإسلامية: ولاية الفقيه* .دار الهادي للطباعة والنشر.
- خاتمي، م .(1998) .*مطالعات في الدين والسياسة والاجتماع*)أ. القبانجي، مترجم). دار الجديد.
- هويدي، ف .(1987) .*إيران من الداخل* .مركز الأهرام للترجمة والنشر.

ثالثاً: الدوريات والمقالات العلمية

- المصري، ع.، والحاج حسن، م. (2026). آليات صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية. *مجلة الدراسات السياسية والإستراتيجية*، *14*(2)، 45–67.
- غصن، ح. (2026). دور المؤسسات الأمنية في صياغة التوجهات الإقليمية الإيرانية. *حوليات العلوم الإنسانية*، *8*(1)، 12–30.

رابعاً: مراجع باللغة الأجنبية(English References)

- Ehteshami, A. (1995). *After Khomeini: The Iranian Second Republic*. Routledge.
- Ramazani, R. K. (1986). *Revolutionary Iran: Civil War and Radicalism in the Middle East*. Johns Hopkins University Press.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)